جـامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: العلوم الانسانية

الفقر والتهميش بمدينة الجزائر في عهد الدايات
دراسة اجتماعية – اقتصادية

مذكّرة مقدّمة ضمن متطلّبات نيل شهادة الماستر في التاريخ

تخصّص: تاريخ الجزائر الحديث

إعداد الطالبتين:

– صانع هجيرة

– بوعبيدة رزيقة

إشراف الأستاذ:

– أ/ محرز أمين

لجنة المناقشة

د. : أستاذ محاضر "أ" – جامعة الجيلالي بونعامة – ..... رئيسا

أ. محرز أمين : أستاذ مساعد "أ" – جامعة الجيلالي بونعامة –..... مشرفا

د. : أستاذ محاضر "أ" – جامعة الجيلالي بونعامة –..... مناقشا

السنة الجامعية : 2019-2020

كلمة شكر

كل الحمد والثناء لمن خلقنا وأفاض علينا بنعمه ووفقنا في إتمام

هذا البحث المتواضع، رب السموات والأرض.

وامتثالاً لقول الرسول صلى الله عليه وسلم

" لا يشكر الله من لا يشكر الناس "، لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ « **محرز أمين**»

المشرف على هذا العمل على توجيهاته

وكل ما قدمه لنا من نصائح قيمة لإتمام هذه المذكرة

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدنا في انجاز هذه المذكرة

ولو بالكلمة الطيبة والابتسامة المحفزة

يقول الله عز وجل :"إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ

عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ".

إهـــداء

بسم الله الرحمان الرحيم

"وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ"

سورة التوبة (105)

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك، ولا النهار إلا بطاعتك، ولا تطيب اللحظات إلا بذكر.

ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك، ولا الجنة إلا برؤيتك

... يا الله.

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة، إلى نبي الرحمة ونور العالمين

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى معنى الحب و التفاني، إلى بسمة الحياة وسر الوجود والّذي كان دعاؤها سر نجاحي

وحنانها بلسم جراحي... أمي الكريمة

إلى أبي الغالي حفظه الله ورعاه

إلى زوجي المستقبلي **كمال**

إلى كل إخوتي و أخواتي ومن عمل معي بكد بغية إتمام هدا العمل المتواضع.

إهـــداء

بسم الله الرحمان الرحيم

"وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ"

سورة التوبة (105)

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك، ولا النهار إلا بطاعتك، ولا تطيب اللحظات إلا بذكر.

ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك، ولا الجنة إلا برؤيتك

... يا الله.

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة، إلى نبي الرحمة ونور العالمين

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى معنى الحب و التفاني، إلى بسمة الحياة وسر الوجود والّذي كان دعاؤها سر نجاحي

وحنانها بلسم جراحي... أمي الكريمة

إلى أبي الغالي حفظه الله ورعاه

إلى كل إخوتي و أخواتي ومن عمل معي بكد بغية إتمام هدا العمل المتواضع.

مقدمة

تعتبر فترة حكم الدايات (1671-1830) من أهم فترات تاريخ الجزائر الحديث كونها مرحلة ذات خصائص مميزة، نظرا للتحولات التي عرفتها الجزائر في عدّة مجالات، ومن ضمنها الجانب الاقتصادي الّذي كانت له أثار حاسمة وانعكاسات مباشرة على الحالة الاجتماعية ؛ ولعل أهم سمة ميزت وجود الأتراك العثمانيين بالجزائر هيمنتهم شبه المطلقة على أمور البلاد، أما غالبية سكان البلد من عرب وبربر، فقد كان حظهم غالبا التهميش عكس بعض الأقليات التي حظي بامتيازات وتأثير بالغين في أنشطة اقتصادية معيّنة. وسوف نحاول من خلال تعرضنا للعوامل المؤثرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية أن نبرز منها تلك الّتي ساهمت في ظاهرة الفقر ؛ وعلى كل فإن التناول الموضوعي لتاريخ إيالة الجزائر عامة ومدينة الجزائر خاصة والتعرض لمختلف الجوانب الداخلية لحياة المجتمع سواء من حيث الاقتصاد أو من خلال العلاقة الاجتماعية يفرض علينا أن نتعرف على جوانب الضعف وعوامل التراجع التي تأثرت بها الحياة الاقتصادية والاجتماعية، كما سنسلّط الضوء على دور المجتمع والسلطة إزاء الفئات الفقيرة والمهمشة الّتي كانت تعيش في حالة بائسة، وذلك لتحقيق التكافل الاجتماعي.

1- أهمية الدراسة:

تسليط الضوء على:

- الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في تلك الفترة، لأن اغلب الدراسات والبحوث ركزت على الجانب السياسي والعسكري.
- دراسة العوامل المؤثرة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، التي ساهمت في الفقر والتهميش.
- دراسة الفئات الفقيرة والمهمشة، من الجانب الاجتماعي و الاقتصادي.
- دراسة دور المجتمع والسلطة إزاء الفئات الفقيرة والمهمشة.

2- أهداف الدراسة:

- تسليط الضوء على الواقع الاقتصادي والاجتماعي لمدينة الجزائر في عهد الدايات من خلال دراسة الفئات الفقيرة والمهمشة.
- إثراء المكتبة الجامعية.

3- الإشكالية:

- فيما تمثل واقع الفقر والتهميش بمدينة الجزائر؟ وما مدى تأثير الأوضاع الاقتصادية على الحالة الاجتماعية؟

الأسئلة الفرعية:

- فيما تمثلت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في عهد الدايات؟
- وما هي العوامل التي ساهمت في التهميش وظهور الفقر؟
- ما هي أهم الطبقات الفقيرة والمهمشة؟
- وما دور المجتمع والسلطة إزاء هذه الفئات المحرومة والمهمشة؟

4- المنهج المتبع:

المنهج التاريخي: هو مجموعة الطرق والتقنيات التي يتبعها الباحث التاريخي والمؤرخ للوصول إلى الحقيقة التاريخية وإعادة بناء الماضي بكل حقائقه في زمانه ومكانه ؛ وتم توظيف هذا المنهج باعتباره يقدر حالة التهميش والفقر التي كان يعيشها سكان مدينة الجزائر وحالة الاقتصادية والاجتماعية.

المنهج الوصفي: وهو الذي يقوم برصد ومتابعة دقيقة لظاهرة أو حدث معين بطريقة معينة وبكمية أو نوعية في فترة زمنية معينة أو عدة فترات من أجل التعرف على الظاهرة أو الحدث.

تقديم الدراسة: بعد أن توفرت لدينا مادة علمية وبعد قراءة متأنية لها، قمنا بضبط خطة تشكلت من مقدمة وثلاث فصول، وهي كالتالي:

– الفصل الأول المعنون "الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية"، والذي أدرجنا تحته ثلاثة مباحث، الأول تمثل في الأوضاع الاجتماعية والثاني الأوضاع الاقتصادية، أما في المبحث الثالث فتطرقنا إلى العوامل المساهمة في الفقر والتهميش.

– والفصل الثاني فكان تحت عنوان "الطبقات الفقيرة والمهمشة"، والذي تضمن ثلاث مباحث الأول الفئات البرانية والثاني جماعة الدخلاء أو الغرباء والثالث الفئات التركية العثمانية والأهالي.

– أما الفصل الثالث تحت عنوان "دور المجتمع والسلطة الفئات الفقيرة والمهمشة"، فالمبحث الأول كان تحت عنوان الأوقاف، أما المبحث الثاني فكان تحت عنوان المؤسسات الدينية العامة والثالث المؤسسات الدينية الخاصة.

وفي الأخير، خاتمة أوردنا فيها أهم الاستنتاجات بعد تناولنا لهذا الموضوع من خلال بحثنا هذا.

أما عن أهم مصادر والمراجع المعتمدة، فقد اعتمدنا على مصدرين مهمين المرآة حمدان بن عثمان خوجة، ووليام شال قنصل أمريكا ؛ أما فيما يتعلق بالمراجع، فاعتمدنا على ناصر الدين سعيدوني، أرزقي شويتام، وحنيفي هلايلي.

ومن الصعوبات التي اعترضتنا في انجاز هذا الموضوع تعذر الرجوع إلى محتويات الأرشيف الوطني، ضف إلى ذلك تشابه المعلومات في أغلب المصادر والمراجع بالإضافة إلى غلق المكتبات الجامعية بسبب جائحة كورونا، كلّ ذلك كان عائقا عويصا لنا في تكملة مشوار بحثنا.

الفصل الأول: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

المبحث الأول: الأوضاع الاجتماعية

- نمط المعيشة لسكان مدينة الجزائر
- الأمراض والأوبئة
- الكوارث الطبيعية

المبحث الثاني: الأوضاع الاقتصادية

- الزراعة (الإنتاج الزراعي)
- الصناعة (الإنتاج الصناعي)
- التجارة والأسواق
- التهميش الاقتصادي

المبحث الثالث: العوامل المساهمة في الفقر والتهميش

- مفهوم الفقر والتهميش
- ثورات الاضطرابات
- الضغط الجبائي أو السياسة الضريبية
- الانطلاق والطبقية الاجتماعية
- التخلف الاقتصادي

خاتمة الفصل

المبحث الأول: الأوضاع الاجتماعية

1- النمط المعيشي لسكان مدينة الجزائر:

- الكثافة السكانية:

استقطبت مدينة الجزائر نظرا لما آلت إليه كمركز للسلطة والثروة عددا كبيرا من السكان الذين قدموا من شتّى المناطق الداخلية وحتى الدول المجاورة ؛ وذلك لأسباب مختلفة، فمنهم الباحث عن مورد الرزق والمنشغل بتنمية ثروته. ساهم ذلك في ارتفاع عدد السكان حتى فاق مائة ألف نسمة خلال القرن السابع عشر، لكن بعد مرحلة الاستقرار انخفض، جراء تواتر الكوارث الطبيعية واستفحال الإمراض والأوبئة أساسا، فلم يتجاوز 30 ألف نسمة في بداية القرن التاسع عشر.[1]

- الوزن الديموغرافي:

لقد تناقص عدد سكان مدينة الجزائر بسبب الأوبئة التي اجتاحت بين سنتين **1787 و 1791م**، ولم يعد مجموع السكان يتجاوز الأربعين ألف نسمة، منهم حوالي **3** ألف أسير نتيجة القرصنة، وبذلك انخفض عدد السكان المدينة إلى حوالي **35 ألف نسمة** فقط.

وقد احتلت الطائفة التركية قمة الشكل الهرمي بفرض هيمنتها على المناصب الحكومية، لكن لم يتجاوز عددها عشرين ألف نسمة في كامل أنحاء الإيالة، وكانت منعزلة عن بقية السكان.[2]

والمجموعة الثانية في السلم الاجتماعي هي فئة الكراغلة التي بلغت في نهاية القرن الثامن عشر 6,000 نسمة ؛ أما باقي سكان المدن، فيمكن تصنيفهم حسب أوضاعهم

---

[1] عائشة غطاس، "الوضع الصحي للجزائر خلال العهد العثماني"، في مجلة الثقافة، العدد 76 وزارة الثقافة، الجزائر. يوليو -أغسطس 1983، ص. 45.

[2] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي في أواخر العهد العثماني (1792-1830)، ط1، م.و.ك.، الجزائر، 1985، ص. 40.

الاجتماعية.[1] وعند تعرض مدينة الجزائر للاحتلال الفرنسي انخفض عدد السكان إلى **25 ألف** نسمة.[2]

- العادات والتقاليد:

- اللباس: كان لكل فئة لباس خاص بها فوليام شالر يذكر أن لباس الجزائريين تكون من عدة قطع بعضها بأكمام والبعض الآخر دون أكمام مفتوح في الصدر ومزين بزخارف، وبعد ذلك تأتي سراويل فضفاضة تنزل حتى الساق، وكثيرا ما يلبس الرجل حزام يلفه عدة مرات حول وسطه ويعلق عليه طبنجة (غذّارة)، ويضع في طياته أيضا ساعته ومحفظته ونقوده...إلخ. ولباس الرأس العمامة والرجلين البليغة، أما الجوارب فلا يلبسها إلا الشيوخ في حالة البرد فقط، كما يذكر أن نوعية الملابس تختلف باختلاف طبقات الناس وثروة الأفراد.[3]

أما لباس نساء الأتراك العثمانيين، فتمثل في الفريملة وهو لباس واسع ذو حزام مفتوح عند الصدر مع معطف ذو أكمام قصيرة إلى جانب ألبسة داخلية تدلى عليها السراويل القصيرة عندما يكن في المنزل، وملابس الكراغلة عادة مزينة بالذهب والفضة ومن الحرير أما لباس اليهود فكان يشوبه اللون الأسود من الرأس إلى القدمين.[4]

- الزواج والختان:

- العادات والتقاليد إبان العهد العثماني كانت متنوعة، فهي تختلف حسب اختلاف الطبقات الاجتماعية، فالرجل الذي يريد أن يتزوج لا يستطيع أن يرى زوجته.[5]

---

[1] سعيدوني، المرجع السابق، ص ص. 41-42.

[2] ناصر الدين سعيدوني و المهدي البوعبدلي، الجزائر في التاريخ العهد العثماني (1519-1830)، ط1، الجزائر، 1984، ص.

[3] وليام شالر، مذكرات ويليام شال قنصل أمريكا في الجزائر (1816-1824) تعريب إسماعيل الغربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص. 83.

[4] زينب عماري، الحياة الاجتماعية في الجزائر (1800-1852)، ماستر في تخصص التاريخ المعاصر، قسم العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص ص. 45-46.

[5] أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري وفعالياته في عهد العثماني 1519-1830، دار الكتاب الغربي، الجزائر، 2009، ص.

كان يحتفل بالزواج في الليلة الثانية حيث تجتمع النساء لإقامة الأفراح وتقام مأدبة في اليوم السابع، وتكون المصاريف على حساب والد العروسة.

الاحتفال بالختان: أما بشأن ختان الأطفال، فكانت بعض الأسر تقيم ولائم وحفلات لمدة سبعة أيام في الغالب، وذلك من خلال ما ذكره احمد شريف الزهار في أن مصطفى باشا حينما ختن ولديه أقام مهرجانا كبيرا، فدعي أهل البلد من الخاص والعام وكافة الفقهاء والطلبة وكان يطعم كافة الناس ثلاث مرات في كل يوم والقهوة في كل وقت، وكانت المدافع تضرب كل يوم من جميع الحصون وأصحاب الخيل يسابقون والبهلوانات يلعبون ألعابهم.[1]

احتفالات شهر رمضان: كما هو معروف في شهر رمضان فيه ليلة مباركة وهي خير من ألف شهر وفيها يقول المولى عزّ وجل: (إنا أنزلناه في ليلة القدر① وما أدراك ما ليلة القدر② ليلة القدر خير من ألف شهر③ تتنزل الملائكة والروح فيها بإذن ربهم من كل أمر④ سلام هي حتى مطلع الفجر⑤).[2]

- الأطعمة والحلويات:

- **الكسكسي:** هو طعام مشهور في كل بلاد الجزائر، وهو الأكلة الرئيسية لدى سكانها، وأساسه دقيق القمح ؛ ولقد ذكر شالر أنه يمكن تقديمه بالبيض المسلوق أو بأعشاب حلوة[3] كما ذكر شال أن الكسكسي يصنع من نفس عجينة التي تصنع منها المقرونة.[4]

- **اللحوم:** يأكل مجتمع المدينة اللحوم بشكل محدود، ويكاد استهلاكه يقتصر على الأغنياء.

---

[1] أحمد شريف الزهار: مذكرات الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر (1168-1246هـ/1754-1830م)، تحقيق أحمد توفيق المدني، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص. 82.

[2] القرآن الكريم، سورة القدر.

[3] بن عتو بالبروات، المدينة والريف بالجزائر في أواخر العهد العثماني، دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، ص. 140.

[4] شالر، المصدر السابق، ص. 87.

- **شرب القهوة:** وهو مشروب الترف بالنسبة لسكان المدينة، لأنهم لا يشربون الخمر.
- **الزبدة:** وتستعمل في تحضير الكسكسي.
- **زيت الزيتون:** ويستعمله الفقراء في تحضير الكسكسي.
- **البيلاف:** وهو طبق أرز أناضولي شاع كثيرا في مدينة الجزائر و بعض المدن الكبرى.
- **الدولمه:** سويان دولماسي: و هي بصل مملوء بلحم الخروف المرحي والأرز.
- يابراك دولماسي: عبارة عن لحم مغلف بأوراق العنب.
- **الكباب:** عبارة عن لحم العجول أو الغنم.
- **الكفتة:** عبارة عن كراكب من اللحم وتطبخ بطرق متنوعة.

الحلويات:

- **المشلوش و الكعك:** وهي قطع صغيرة من الطحين تصنع بالعسل وتنقع في الزيت يذرذر فوقها السكر.
- **الزلابية:** نوع من الحلويات زيتي ومعسّل.
- **البراق:** طعام صلب ومجوّف في وسطه لحم محلّى بالعسل.
- **القطائف:** وهو شكل دون من العجين المقطع.
- **البقلاوة:** وهي حلوى تركية الأصل محشوة باللوز والزبيب.[1]

- **الأمراض والأوبئة:**

شهدت السنوات الأخيرة من نهاية الحكم العثماني في الجزائر تدهور الحالة الصحية والمعاشية مما أثر سلبا على السكان وترك آثار سيئة على وضعهم الاجتماعي، فتضاءل عدد سكان المدن وتناقص سكان الأرياف كذلك ابتداءً من أواخر القرن الثامن عشر ؛ و لقد

[1] بالبروات، المرجع السابق، ص. 140.

أدى هذا الوضع إلى تناقص عدد الحرفيين و كذا التجار، وهذا ما سبب في انعدام الأيادي العاملة في مختلف الميدان.[1]

من بين الأوبئة التي انتشرت في أواخر العهد العثماني في الجزائر، الطاعون الّذي كان ينقل إلى الجزائر من طرف الحجاج والجنود والتجار القادمين من المشرق، وهذا ما يؤكده الزهار في مذكراته.[2]

ومن أهم الأوبئة التي حلت بالجزائر خلال العهد العثماني:

وباء عام 1664: أدى إلى تناقص سكان مدينة الجزائر إلى أقل من النصف، بحيث لم يعودوا يتجاوزون الثلاثين ألف نسمة، وهلك من جرائه حوالي 10,000 نسمة.

الوباء الكبير 1787-1789: من أخطر الأوبئة التي عرفتها الجزائر إبان القرن الثامن عشر، وباء 1787 الذي جاءت به سفينة قدمت من إحدى الموانئ العثمانية: "قيل أنه أتى من بر الترك مع رجل يدعى بن سماية..."

وسمي " الوباء الكبير " نظرا لما خلف من ضحايا ففي مدينة الجزائر وحدها وصل عدد الأموات أحيانا خمسة مائة جنازة كل يوم، ونجم حسب القنصل الفرنسي المعتمد بمدينة الجزائر وقتذاك عدد مهول من الوفيات حيث خلف بمدينة الجزائر وحدها واحد و عشرين وسبعمائة وستة عشر ألف ضحية و كذا في ضواحي مدينة، منهم 14,334 مسلمين والباقي من الأسرى المسيحيين واليهود.[3]

وباء عام 1817-1818: قضى في مدينة الجزائر على أكثر من 14,000 نسمة.[4]

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية الدراسات والأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار البصائر، ط. 2. الجزائر، 2019، ص. 123.

[2] شويتام، المرجع السابق، ص. .

[3] غطاس، المرجع السابق ص. 365.

[4] سعيدوني و البوعبدلي، المرجع السابق، ص. 89.

الكوارث الطبيعية:

الزلازل والحرائق: أصيبت مدينة الجزائر بعدة زلازل خاصة ما بين 1639-1676 الذي سبب في خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات، بالإضافة إلى بعض الحرائق التي كانت تصاحبها أحيانا.[1]

الفيضانات: اعتبرت الفيضانات من أهم الآفات والكوارث التي أسرت بمدينة الجزائر خلال العهد العثماني، حيث تسببت في حدوث مجاعات، وهلاك الكثير من السكان ؛ ومن بين الفيضانات التي تعرضت لها الجزائر نذكر فيضانات 1727، 1731، 1736، 1740، 1753 و 1791 و 1812، 1816 ومن نتائج هذه الفيضانات تضرر الحياة الاقتصادية وتفشي الأمراض والأوبئة.[2]

الجراد والجفاف: من الفترات التي عرفت فيها البلاد الجزائرية زحف الجراد نذكر 1663، 1710، 1716، 1724، 1725، 1779، 1780 ؛ أما الأعوام التي عرفت فيها الجفاف فتمتد من 1734 إلى 1737، وعامي 1778 و1779 وكذلك عام 1800. لقد كانا يتسببان في حدوث مجاعات وهلاك كثير من السكان، إذ لوحظ في الغالب حدوث المجاعة إثر سنوات الجفاف وفي أعقاب زحف الجراد، كما يعقب تلك المجاعات الأمراض والأوبئة.[3]

المبحث الثاني: الأوضاع الاقتصادية

- الزراعة:

تعد الزراعة الثروة الأساسية للجزائر العثمانية وتقنياتها كانت مواكبة لتقنيات العصر الحديث[4]، فقد اشتهر فحص الجزائر بإنتاجه لمختلف أنواع الخضر والفواكه[1] ؛ وارتبطت

[1] سعيدوني و البوعبدلي، المرجع السابق. ص. 89.

[2] محمد بن حبور، "الوضع الصحي بالجزائر في أواخر العهد العثماني"، في المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، العدد 7، جامعة الجيلالي ليابس سيدي بلعباس، 2013، ص. 67.

[3] سعيدوني و البوعبدلي، نفس المرجع السابق، ص. 90.

[4] بن عتو بالبروات، المرجع السابق، ص. 14.

الزراعة بنظام سقي متطور نسبيا وتتمثل التقنيات المستعملة في سقي الحدائق والبساتين بنظام ري متكامل ذو طابع تقليدي يتميز بملائمة الظروف الطبيعية ومستوى المعارف التقنية[2]. كانت البقول موجودة بكثرة في كل مكان توجد فيه المياه التي تخصب الارض[3] ؛ أما الحبوب، فقد تميزت السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر حتى 1815 بإنتاجها الوفير بينما تميزت السنوات الخمسة عشر الأخيرة بقلة الإنتاج ورداءة المحصول[4] ؛ أما الزيتون فقد كان يغرس في المنحدرات وبجوار الوديان، وكان التين مردوده وفير بفحص الجزائر[5]. أما ما يتعلّق بملكية الأراضي، فكانت تنقسم إلى ملكيات خاصة وملكيات الدولة، إلى جانب وجود الاراضي المشاعة والموقوفة.[6]

- الصناعة (الإنتاج الصناعي)

عند الحديث عن النشاط الصناعي في الجزائر بدايات العهد العثماني وأواخره، نجد بأنه لم يكن على درجة عالية من الرقي لأنه كان يرتكز على الصناعات المحلية اليدوية البسيطة[7]. عرف عن الصناعة التقليدية أنها كانت تستمد خاماتها الأولية في أساسها من الإنتاج الزراعي والحيواني، فكانت لكل منطقة صناعتها الخاصة، وكان جزء من الإنتاج يستهلك محليا والجزء الآخر يصدر إلى الخارج[8] ؛ هذا ما يفسر أن الصناعة في الجزائر لم

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية دراسات وابحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط.1، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص 365.

[2] سعيدوني، ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص. 381.

[3] مبارك الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، المرجع السابق، ص. 313.

[4] سعيدوني و البوعبدلي، المرجع السابق، ص. 68.

[5] بن عتو بالبروات، المرجع السابق، ص.

[6] سعيدوني و البوعبدلي، نفس المرجع السابق، ص. 51.

[7] توفيق دحماني، النظام الضريبي بايلك الغرب الجزائري اواخر العهد العثماني (1193-1246هـ/1779-1830م)، ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص. 16.

[8] شويتام، المرجع السابق، ص. 620.

توافي تواكب التطورات والتحولات التي كانت تجري في أوروبا، وظهور الثورة الصناعية في غضون القرن 18، حيث كانت هذه الأخيرة من أهم الأسباب الرئيسية للتفوق والتطور العلمي على المستوى الحضاري للدول الأوروبية، وهذا الوضع راجع إلى انغلاق على النفس ناتج عن العدوان المسيحي المستمر، والذي ساهم في تجميد الأوضاع الصناعية خاصة في أواخر العهد العثماني.

ولم يقتصر العمل الحرفي على المدن، بل امتد إلى فحوص المدن والقرى (الدواوير والمداشر) عبر بايليكات الجزائر العثمانية ؛ لكن بشكل لا يضاهي حرف المدن التي تميزت عن الريف بكثافة الحرف العددية[1]، حيث توزع النشاط الحرفي على البيوت والورشات والمعامل التي قد تفقده في الريف.[2]

الصناعة: أهم الصناعات:

- **الصناعات التحويلية:** كانت تتوفر على العديد من أفران الجير والأجر ومقالع الحجارة.

- **صناعة الأسلحة:** في مدينة الجزائر، كان يوجد مصنعان أحدهما لسحق البارود خارج باب الوادي.[3]

- **الصناعة الحرفية:** كانت صناعة الحرارة أكثر فروع الإنتاج ازدهارا ورغم ما طرأ عليها ظلت إحدى أهم الصناعات[4] ؛ ومن أبرزها أيضا صناعة الحلي والأحذية والشواشي، فقط كانت تنسج بالجزائر أقمشة من الكتان يلبسها الأهالي وحاشيات من الحرير. ولقد

---

[1] محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1992، ص ص. 64-65.

[2] بلبروات، المرجع السابق، ص 14.

[3] سعيدوني و البوعبدلي، المرجع السابق، ص ص. 66-67.

[4] عائشة غطاس: الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700-1830. مقاربة اجتماعية واقتصادية، دكتوراه دولة في التاريخ، جامعة الجزائر، ج.1، 2000-2001، ص.

حافظت على هذه الصناعات المحلية بعض الأسر من الحضر الأندلسيين واليهود، التي كانت تتوارث صناعتها.[1]

الصناعات الغذائية: تتوزع على أفران الخبز "الكوشات" ومطاحن الدقيق وعصر الزيتون وتهبير الفواكه.[2]

صناعة الجلود: من أهمها الصناعة الأحذية بقسنطينة والجزائر[3] والجلود المدبوغة والمصبوغة على الطريقة المغربية العالية الجودة.[4]

صناعه السفن: كانت أغلب المراسي الجزائرية تتوفر على ترسانات مجهزة لصنع القوارب والسفن.[5]

صناعة الحصائر: تصنع أنواع رفيعة جميلة من الحصائر بحيث أنها تشكل فرشا للأرضية تشبه السجاد، وكذلك تصنع السلل في الربط ومن مختلف أنواع الأغراض المنزلية.[6] المنزلية.[6]

التجارة والأسواق:

تعتبر التجارة من أهم عناصر الدورة الاقتصادية حيث تتوقف عليها حيوية الأسواق الداخلية والخارجية[7] ؛ وتوزع النشاط التجاري للجزائر في العهد العثماني على المدن الكبرى وكذا الأسواق الأسبوعية والموسمية.[1]

---

[1] نور الدين عبد القادر، صفحات في تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي، دار الحضارة، الجزائر 2016، ص. 146.

[2] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني ويليه قانون أسواق مدينة الجزائر، دار البصائر، الجزائر، ص. 34.

[3] سعيدوني والبوعبدلي، المرجع السابق، ص ص. 67-68.

[4] الميلي، المرجع السابق، ص. 315.

[5] شالر، المصدر السابق، ص. 94.

[6] سعيدوني والبوعبدلي، نفس المرجع السابق، ص. 66.

[7] أندري جوليان واخرون: الجزائر الماضي والحاضر، ترجمه رابح اسطنبولي وآخرون، د، م، ج، الجزائر، ص. 157.

أهم الصادرات:

ريش النعام، الشمع، جلود (البقر)، الصوف المحلي، أغطية نوم، الحرير، التمور، المناديل المطرزة، العبيد المسيحيين المفديين.[2]

الواردات:

من فرنسا، ترد أنسجة قطنية والحديد والمسامير والأقفال والأمواس والمشروبات والمعاجين ؛ ومن انجلترا، السلاح والمدافع ؛ ومن هولندا، الأجر والزليج الثمين. وكانت تستورد من الشرق الزرابي والخناجر.[3]

الهياكل التجارية بمدينة الجزائر:

الفنادق: هي منشآت متخصصة في التجارة الكبرى وفي البيع بالجملة[4]، وعليه لعبت دورا مهما في الحياة الاقتصادية للمدينة ؛ وذلك من خلال استقبالها للتجار وبضائع، والفنادق التي تنتشر في مدينة الجزائر كانت تعتبر مستودعات للسلع، كما كانت هذه الفنادق تخضع لضوابط قانونية[5]. ولقد أشار الأسير الأمريكي إلى وجود عدد من الفنادق في الجزائر كان يقيم بها بعض المتقاعدين من الجيش والأتراك المتزوجين.[6]

الأسواق والسويقات: توزعت عبر أرجاء مدينة الجزائر، وما يميز السوق عن السويقة هو أن الأولى تختص بمواد مشابهة مثل سوق السمن والخضر والثانية سوق صغير تباع فيها منتوجات مختلفة في الأحياء السكنية الشعبية[7] ففي نهج باب الواد بقرب دار الإمارة

---

[1] سعيدوني و البوعبدلي، المرجع السابق، ص. 71.

[2] بالبروات، المرجع السابق، ص. 188.

[3] نور الدين عبد القادر، المرجع السابق، ص. 148.

[4] غطاس، المرجع السابق، ص. 270.

[5] بالبروات، نفسه.

[6] جيمس ليدر كاثكارت، مذكرات أسير الداي، د. ط، ترجمة إسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص. 100.

[7] بالبروات، نفس المرجع السابق، ص. 189.

كان سوق الشماعين الذين يصنعون الشموع، وبقربهم دار النحاس حيث تصنع الأواني وبقربها كانت تقام سوق بيع الأسرى[1] (البادستان). وقد كانت هناك ثلاث سويقات، وهي سويقة عمور وسويقة باب الوادي وسويقة سيدي محمد الشريف.[2]

الدكاكين: يمتلكها أغلب الأحيان الحضر والكراغلة وكانوا يعرضون فيها المصنوعات المطرزة بالذهب وأدوات الزينة والروائح والعطور وغيرها من المنتجات.[3]

التهميش الاقتصادي: لم تقتصر هيمنة العنصر العثماني بالجزائر على أمور السياسة والإدارة والجيش، بل إنها امتدت لتشمل الحياة الاقتصادية، ويظهر ذلك فيما يلي:

– منح الامتيازات والتسهيلات التجارية للأجانب من الأوروبيين واليهود وأبرز مثال لذلك التسهيلات والامتيازات التي تمتعت بها الشركات الفرنسية.[4]

– المكانة المتميزة للتجار الأجانب في تجارة مدينة الجزائر مقارنة مع دور التجار من أهل البلد، والأخطر من ذلك هي ممارسات الطبقة الحاكمة ودخولها في مصالح مشتركة مع اليهود إما كوسطاء موكلين أو كشركاء ؛ ومما زاد في التضييق على أنشطة التجار الأهالي المنافسة الكبيرة التي كانوا يلقونها من أفراد الكراغلة الذين لعبوا دورا في تعميق أزمة التجارة الجزائرية.[5]

فبالمقارنة مع ثروة وأهمية الأنشطة التجارية التي ميزت جماعة الأتراك العثمانيين واليهود والكراغلة، فإن أنشطة التجار الأهالي كانت في موقع متأخر، فقد مات بعض من يمكن اعتبارهم أكبرهم وأوسعهم نشاطا دون أن يخلفوا شركات هامة والمثال التاجر مصطفى

[1] نور الدين عبد القادر، المرجع السابق، ص. 140.

[2] غطاس، المرجع السابق، ص. 262.

[3] نفسه، ص. 189.

[4] حنفي هلايلي، "الثورات الشعبية في الجزائر في أواخر العهد العثماني على سياسة التهميش"، في مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، ع.20، الربيع الأول 1427/أفريل 2006، ص. 196.

[5] حنفي هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط1، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر 2008م، ص ص. 19-20.

بن المرابط الذي توفي بتاريخ 26 جمادى الثانية 1252 الموافق لسنة 1836 فقد ترك دارين بيعت الأولى بمقدار 14000 فرنك والثانية بمقدار 8130 فرنكا، هذه المعطيات تؤكد وضع تهميش الذي وصل إليه كبار تجار الجزائر وأعيانها.[1]

المبحث الثالث: العوامل المساهمة في الفقر والتهميش

- **مفهوم الفقر والتهميش:**

- **مفهوم الفقر**: الفقر هو الحالة أو الوضع الذي يحتاج فيه الفرد أو الأسرة الّتي يعيلها إلى إعانة ماليّة، لتلبية الحاجات الأساسية من مأكل و مشرب و ملبس ؛ و هو بتعبير أخر عدم التمتّع بأدنى مستوىً من الحياة والرفاهيّة الذي يعتبر مقبولاً في المجتمع الذي يعيش فيه.
- **مفهوم التهميش:** هو هيمنة فئات تربطها علاقات معيّنة بشكل شبه مطلق على جوانب مثل الحكم والجيش والاقتصاد، أما باقي السكان فيكون حظهم هو الاستبعاد.[2]

- **الثورات والاضطرابات:**

بغض النظر عن الثورات الدينية التي كانت في واقع الأمر بمثابة رد فعل على سياسة التهميش، لاسيما بعد أن تضاءل دور رجال الدين في التوفيق بين متطلبات الجهاز التركي الحاكم وبين مجموعات السكان المستضعفة أو المستبعدة ؛ ومن هنا عبّرت القاعدة الشعبية عن عدم رضاها عن حكومة الدايات، وذلك بكثرة الثورات.[3]

---

[1] محمد أمين، "ملاحظات حول سياسة التهميش ووضع المهمشين بولاية الجزائر والعثمانية"، في أعمال المؤتمر التاسع للدراسات العثمانية (22-25 ديسمبر 2000): العائلة والمهمشون في العالم العثماني: النساء والأطفال والفقراء، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان، أوت 2002، ص. 28.

[2] هلايلي، أوراق...، المرجع السابق، ص ص. 9-10.

[3] أرزقي شويتام، نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره (1800-1830م)، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2011، ص. 61.

لقد شهدت الجزائر في القرن التاسع عشر ثورات وحركات داخلية ألحقت أضرارا بالغة بالأراضي الزراعية، كما أرغمت الفلاحين على وقف نشاطهم لعدم توفر الأمن في المناطق الريفية المتأثرة.[1]

كان الهدوء الذي عرفته الجزائر في منتصف القرن الثامن عشر راجع إلى الانتعاش الاقتصادي، وكان سببا رئيسيا في استقرار نظام الحكم، فلم تعرف الإيالة سوى أربعة دايات في مدة تعادل خمسين سنة، وذلك في الفترة (1748-1798). وهذا عكس ما حدث في أوائل القرن التاسع عشر الذي شهد ضغطا مالي وانهيار اقتصاديا، إذ تعاقب على حكم الإيالة في مدة لا تزيد عن ثلاثة عشر سنة (1805-1817) ستة دايات كانت لأغلبهم نهاية أليمة ؛ كما أنّه في الفترة الممتدة بين سنتي 1798 و1830 اغتيل سبعة دايات من مجموع تسعة.

ولم يقتصر هذا الاضطراب على الجهاز الحاكم للبلاد، بل إن الانتفاضات الداخلية زادت حدتها وتواترت مع نهاية القرن الثامن عشر في أغلب جهات البلاد، ومن هذه الثورات تلك التي اندلعت بمنطقة جرجرة خلال الأعوام 1804، 1810 و1823 وثورة ابن الأحرش في الشمالي القسنطيني ما بين سنتي 1804-1806 وثورة درقاوة في الغرب الجزائري ما بين سنتي 1805 و1816، والثورة التيجانية بعين ماضي عام 1826.[2]

السياسة الضريبية: الضغط الجبائي

الضرائب أساس كل نظام مالي واقتصادي، إذ أنّ النظام الجبائي يشمل كل فروع الإنتاج الفلاحي والصناعي والتعامل التجاري[3]. في مدن الجزائر، كان شيخ البلد مكلف بمراقبة الحرف الصناعية كالخياطين، الحاكة، إلخ، ويقوم بجباية الضرائب ؛ كما انّه كان هناك خمسة أمناء لجماعات برانية ؛ أما أمناء الجماعات الحرفية، فكانوا سبعة وعشرين

[1] هلايلي، أوراق...، المرجع السابق، ص. 26.

[2] هلايلي، الثورات...، المرجع السابق، ص ص. 199-200.

[3] سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص. 266.

أمين[1]. و أهم ما ميز النظام الضريبي هو انعدام الدقة في تحديد المكوس والضرائب حتى لم تعرف بأسماء خاصة ما عدا بعضها[2] ؛ و على العموم، أدى ثقل جباية الضرائب إلى انتشار الفقر في أراضي كانت من أخصب الأراضي وأصبحت مهجورة وجرداء[3]، إذ استعمل هؤلاء الجباة نظام الالتزام، وهو إفساح المجال أمام الوسطاء وإعطاء رخصة للموظفين بأخذ معايشهم من الضريبة التي كانوا يقومون بجمعها، و كان هكذا يذهب قسم معتبر من الفوائد والأرباح إلى جيوب الجباة[4]. و حسب رأينا، كان الهدف الأساسي للحكام العثمانيين فرض الضرائب، وليس الرقي الاجتماعي الاقتصادي للبلاد، و يتجلّى ذلك في رفضه المساواة بين السكان القروى منهم والحضري، وكذا الخوف منهم[5].

لقد كان الخلفاء يأتون في آخر الربيع، فيخرجون من معهم الأمحال ليستخلصوا الخراج والزكاة والأعشار ؛ وهكذا "وضع الأوائل الجباية على منهج الشرع والأواخر صاروا يخرجون المحلات لاستخلاص المغارم والظلمات وأموال المسلمين وما وقع هذا حتى صار أناس فجارا وأمراء ظالمين"[6]. وعندما علم الأتراك أن جباة الضرائب يقومون بتجاوزات عندئذ أوجدوا وسيلة تمنع تلك التجاوزات[7] ؛ ورغم اندلاع الثورات، إلا أن الحكام استمروا في فرضها. و في هذا

[1] عائشة غطاس، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر1700-1830. مقاربة اجتماعية واقتصادية، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث، منشورة، جامعة الجزائر2001، ص. 299.

[2] نفسه، ص. 234.

[3] شويتام، المرجع السابق، ص. 60.

[4] سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص 288.

[5] الورثلاني الحسين، نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار، تح. ونشر بن أبي شنب، مكتبة الثقافة الدينية، ج. 1، 2006، ص. 111.

[6] شريف الزهار، المصدر السابق، ص. 35.

[7] حمدان بن عثمان خوجة، المرأة، تق. وتع. وتح. محمد العربي الزبيري، منشورات ANEP، الجزائر، 2005، ص. 106.

الصدد، يقول الورثيلاني أن الأتراك العثمانيين لما دخلوا بسكرة أضروا بأهلها وأجحفوا بهم في الخراج، لذا اجتمعت عليهم غارات الغرب من الخارج وظلم الأتراك من الداخل.[1]

الضرائب وأنواعها:

1- ضريبة الغرامة: المغرم أو مغرم المخزن:

لقد خصص قانون الأسواق فصلا بعنوان "زمام الجموع متع المدينة"[2] التي يلزم من الراتب إلى الراتب[3]، وهو عبارة عن جرد أو إحصاء لما دفعته الجماعات الحرفية وغيرها؛ وخصت الضريبة الغرامة ثمانية و عشرين جماعة.[4]

2- بشماق القشتولة أو ضريبة التعيين: خضع لهذه الضريبة أربعة أمناء، وهي عندما يعين شيخ يخلع عليه القفطان يقدم إلى الخزينة.

3- غرامة العسة: يتجلى هذا في الإسهام الإلزامي الذي فرض على الحرفيين والتجار في الحراسة الليلية للأسواق.[5]

4- ضريبة الوطاق: وهي من الضرائب الخاصة بالحراسة الليلية، وقد فرضت أيضا على الكوش، و تميزت بتنظيم محكم ودقيق عملية جباية الضرائب.[6]

5- الضرائب الاستثنائية: مثل ضريبة رأس العام فقط فرضت على الجماعات الإنتاجية، كجماعة الحدادين التي تزود البايلك بكل ما يحتاجه في مجال الحدادة؛[7]أما الجماعات، فهي

---

[1] الورثلاني، المصدر السابق، ص112.

[2] يغلب على مصدر قانون الأسواق أسلوب العامية في عبارة "زمام الجموع متاع المدينة" تعني بالعربية الفصحى دفتر جماعات المدينة. انظر: غطاس، الحرف الحرفيون، المرجع السابق، ص. 234.

[3] ذهب الأستاذ جمال قنان إلى أن عبارة من الراتب إلى الراتب تعني مرة كل شهرين قياسا بنظام السريع على الجيش الإنكشاري. انظر: قنان جمال، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث (1500-1830)، الجزائر، 1987، ص. 150.

[4] غطاس، نفس المرجع السابق، ص ص. 234-235.

[5] نفسه، ص ص. 237-238.

[6] نفسه، ص ص. 239-240.

[7] نفسه، ص ص. 241-243.

فهي جماعة الدلالين والخياطين والدباغين والبابوجية والفكاهين والحدادين والكواشين والقزازين والحفافين والمقفولجية، والبلاغجية والصباغين.[1]

6- ضريبة على الكوش أو الأفران: لم تعرف هذه الضريبة هي الأخرى باسم خاص بها، بل عرفت بالغرامة أيضا.[2]

الانغلاق والطبقية الاجتماعية:

يعتبر البرانيون حسب التعبير العربي من بين سكان مدينة الجزائر الناشطين خلال العهد العثماني، وبالرغم من هيمتهم على العديد من المهن غير المرغوب فيها من طرف البلديين "الحضريين" وتقديمهم للعديد من الخدمات الضرورية لأهل المدينة ؛ فقد ظلوا يعتبرون أجانب بسبب انغلاقهم ضمن المجموعات التي كانوا ينتمون إليها وعدم اندماجهم بشكل عملي في حياة المجتمع من خلال الزواج وامتلاك العقارات وغير ذلك، فأغلبهم هاجروا بدون أهلهم وظلوا مرتبطين بمراكزهم ومناطقهم الأصلية.[3]

التخلف الاقتصادي:

كان اقتصاد الجزائر في العهد العثماني يتراوح بين الانتعاش في بداية القرن السادس عشر حتى القرن السابع عشر بسبب قدوم المهاجرين الأندلسيين الذين أدوا أدوار مهمة في زيادة إنتاج الأراضي الزراعية والصناعة والتجارة، ومن ثم التقهقر الذي أصاب الاقتصاد الجزائري بعد النصف الثاني من القرن سابع عشر حتى الاحتلال الفرنسي ؛ وكان سببه الأوبئة وسنوات القحط التي تعرضت إليها البلاد[4].

---

[1] غطاس، الحرف الحرفيون، المرجع السابق، ص. 245.

[2] نفسه، ص. 248.

[3] حنيفي هلايلي، الوافدون على مدينة الجزائر العثمانية بين التهميش والاندماج (البساكرة نموذجا)"، في مجلة فصلية تصدرها الجمعية الخيرية للأبحاث والدراسات التاريخية لولاية بسكرة، العدد السادس، الجزائر، ديسمبر 2008، ص. 165.

[4] مؤيد محمود حامد المشهداني و سلوان رشيد رمضان، "الجزائر خلال العهد العثماني (1818-1830)" في مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، العدد ،16 جامعة تكريت، أبريل 2013م، ص. 421.

فأمّا الزراعة، فرغم تنوع المحاصيل، إلاّ أنّها كانت تعاني عدة مشاكل وصعوبات عاقت تطورها وازدهارها، وتعود تلك الصعوبات إلى الأساليب العتيقة والآلات البدائية المستعملة[1]، فرغم تمتع الجزائر بإمكانيات زراعية فإن استغلالها كان محدودا، إذ تركت أكثر من نصف الأراضي بورا.[2]

أما النشاط الصناعي، فقد ظل متواضعا لا يتعدى الصناعات المحلية اليدوية وبعض الصناعات المدنية التحويلية البسيطة[3]؛ وقد تعرض الصناع والحرفيون إلى أزمة كساد مصنوعاتهم وانخفاض أسعارها، ويمكن إرجاع هذه الأوضاع السيئة أواخر العهد العثماني إلى الأسباب التالية: منافسة المصنوعات الأجنبية – جمود النقابات المهنية، فقد أصبح أمناء المهن لا يهتمون إلا بإرضاء متطلبات الموظفين الساميين – الاعتماد على العمال الأجانب في الصناعات الأساسية.[4]

أما قطاع التجارة، فقد عرف هو الآخر نوعا من الركود، إذ كانت المبادلات الداخلية محدودة نظرا لضعف الإنتاج وضيق الأسواق، وانخفاض الدخل الفردي وقلة المواصلات وفساد الإدارة، فقد ازدادت أوضاع الفلاحين سوءا أواخر العهد العثماني حيث فرضت عليهم ضرائب مما ساهمت في تدهور الزراعة وبالتالي تحطيم اقتصاد الجزائر وتدهور إنتاجها، والتجارة الخارجية لم تكن أحسن حالا لأسباب أهمها: عدم تحقيق الاكتفاء المحلي بتوفير المواد الغذائية الأساسية بسبب احتكارها من قبل الحكومة التي فرضت قيود شديدة – الدعاية الأجنبية التي أساءت كثيرا إلى سمعة التجار الجزائريين، وبالتالي إلى سوء العلاقات التجارية مع إفريقيا وأوروبا[5] – على الرغم من تنوع التجارة الخارجية (حبوب، شموع، أصواف، زيوت،

[1] سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص. 32.

[2] شويتام، المرجع السابق، ص. 60.

[3] سعيدوني، نفس المرجع السابق، ص. 33.

[4] سعيدوني و البوعبدلي، المرجع السابق، ص ص. 63-64.

[5] بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 إلى 1989، ج. 1، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص ص. 25-26.

إلخ.)، فإن الأرباح الضخمة التي كانت تدرها كانت تذهب في معظمها إلى التجار اليهود وإلى كبار الموظفين والضباط الأتراك، الذين لم يكن يهمهم تطوير وسائل الإنتاج وتجديدها بقدر ما كان يهمهم تكديس الثروات، ولم يستفد من هذا التدهور إلا العائلات اليهودية التي كانت تلعب دورا الوسيط بين المنتجين وأصحاب الأعمال[1].

لكن حسب شالر، فإنه بالنظر إلى تدهور التجارة مع داخل القارة الإفريقية ومنافسة تونس وطرابلس والمغرب ومصر للجزائر، من الممكن الاستنتاج بأن القسم الأكبر من العجز الذي لاحظناه في ميزان الجزائر التجاري كان يغطى بواسطة الأموال التي تجبى من سكّان المدينة ؛ وتلك الأموال التي لن تلبث أن تنفذ إذا لم تقم الحكومة بموازنة الميزان التجاري والعامل الذي جعل هذه الحالة تستمر هو زيادة نفقات الحكومة على دخلها بمبلغ نصف مليون دولار سنويا تأخذه مباشرة من الخزينة.[2]

وأهم ما يتحكم في هذا الميزان التجاري وضعية الواردات والصادرات، حيث كانت صادرات الجزائر لا تتجاوز في مطلع القرن التاسع عشر 273,000 دولار إسباني بينما ارتفعت نسبة الواردات إلى أكثر من 1,200,000 دولار سنة 1822، فبلغ العجز التجاري حوالي 937,000 دولار إسباني[3] ؛ ومما يثبت قابلية الجزائر للمنافسة التجارية وعجز الحكام الأتراك عن تحقيق ذلك هو أن تجارة الجزائر الخارجية في السنتين الأوليتين للاحتلال رغم ظروف الحرب وتصرفات الجيش الفرنسي الجائرة تضاعفت ثلاث مرات عمّا كانت عليه أواخر العهد العثماني.[4]

---

[1] مبارك بن محمد الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، 1964، ص ص. 31-32.

[2] شالر، المصدر السابق، ص. 104.

[3] عمار عمورة، الجزائر. بوابة التاريخ، ما قبل التاريخ إلى 1962، ج. 2، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ص. 194.

[4] سعيدوني والبوعبدلي، المرجع السابق، ص. 82.

خلاصة الفصل:

أصبحت الجزائر في الفترة العثمانية مبنية على انعزال المدن وانكماش الأرياف متصفة بالجمود والركود وقائمة على شدة الفوارق الجهوية. والجدير بالذكر أن الحكم العثماني في البلاد الجزائرية استطاع إلى حد ما أن يضمن التوازن الاقتصادي للبلاد والتماسك الاجتماعي ؛ فرغم الركود الاقتصادي، لم تتعرض الأجهزة الاقتصادية إلى الانهيار التام، إلا بعد الاحتلال الفرنسي.

ساهمت الأمراض والأوبئة، بالإضافة إلى العوامل الطبيعية، في تدهور الأوضاع الاقتصادية ؛ وقد كانت لها أثار مباشرة على الحالة الاجتماعية.

الثورات الريفية مهما كانت أسبابها فإنه كان لها تأثير مباشر على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ؛ وأنها دليل على تدهور العلاقات بين الحاكم والمحكوم.

تميزت السياسة الضريبية التي انتهجها الحكام في جمع الضرائب بالعنف والصرامة وتجاوز الأعوان المكلفين بجمع هذه الضرائب أثناء أداء مهامهم، مما ساهم في تأزم الأوضاع أكثر.

ساهم العنصر البشري في ظهور الطبقية الاجتماعية، فغالبية السكان كان حظهم عيش حالة الفقر والتهميش عكس بعض الأقليات التي حظيت ببعض الامتيازات.

الفصل الثاني: الطبقات الفقيرة والمهمشة

المبحث الأول: الفئات البرانية

- المزابيون
- البساكرة
- القبائل
- الجيجلية

المبحث الثاني: جماعة الدخلاء أو الغرباء

- الأسرى المسيحيون
- اليهود
- العبيد أو السوادان
- المغاربيون

المبحث الثالث: الفئات التركية العثمانية والأهالي

- الأتراك
- الكراغلة
- الأعلاج
- البلدية أو الحضر الأندلسيين

خلاصة الفصل

المبحث الأول: الفئات البرانية[1]

المزابيون:

ينتمي المزابيون إلى منطقة صحراوية تقع بالجنوب الجزائري بين الأغواط وواحة توات، حيث عاش هؤلاء منطوين على أنفسهم ؛ لكنهم كانوا في ذات الوقت أكثر الطوائف تعاونا وتضامنا فيما بينهم. وكانت الهجرة من منطقة ميزاب بمدنها غرداية وبني يرقن وبريان والعاتق والقرارة وبونورة اضطرارية، إذ تميزت بفقرها وقلة إمكانيات العيش بها ؛ أما عن تواجدهم بمدينة الجزائر، فيعود إلى فترة سابقة لعام 1541[2]، كونهم شاركوا في دحر الحملة الاسبانية التي قادها شارل الخامس ؛ وأصبحوا منذئذ يتمتعون بامتيازات واسعة، فقد اختصوا في تصفية الزيوت والجزارة والأفران[3]، كما احتكروا في المدن الكبرى ولاسيما الجزائر وقسنطينة العمل في المطاحن الحبوب والحمامات. وكان يوكل إليهم عادة ذبح الحيوانات والقصابة ونقل البضائع، ومنهم من اشتغل في رحبات الفحم ودكاكين الفواكه وفي المقاهي وغيرها. ولقد وردت أقدم إشارة في المصادر المحلية إلى جماعة بني ميزاب عام 1018هـ/1609-1610م حينما كان الحاج يوسف الشويهد على رأس أمانة الأمناء[4]. وكان عددهم يتجاوز ألف شخص في مدينة الجزائر خلال السنوات الأولى من القرن التاسع عشر[5]. وبالرغم من الدور الاقتصادي الذي تميزت به هذه المجموعة بمدينة الجزائر، حيث كانت تمتلك العديد من الحوانيت التجارية التي تتخذها أيضا مسكنا لها، فإنها لم تندمج في

---

[1] هم الجزائريون اللذين كانوا يأتون من داخل البلاد من النواحي المختلفة للعمل بها أو التجارة كأهل بلدة الأغواط وبلاد الميزاب والزنوج وأصلهم من الاقطار السودانية ؛ وكانوا يستخدمونهم في الدوّر حيث كانوا يحملون البضائع والاثاث ومواد البناء كالرمل والحجر والجير والخشب، أنظر: نور الدين عبد القادر، المرجع السابق، ص. 143.

[2] حنيفي هلايلي، "الوافدون على مدينة الجزائر العثمانية بين التهميش والاندماج (البساكرة نموذجا)"، نفس المرجع السابق، ص. 165.

[3] هلايلي، أوراق...، المرجع السابق، ص. 183.

[4] غطاس، الحرف والحرفيون، المرجع السابق، ص. 24.

[5] سعيدوني و البوعبدلي، المرجع السابق، ص ص. 99-100.

المجتمع الحضري بحيث ظلت مهمشة بداخله، فمعتقداتها الإباضية وممارستها الدينية التي تختلف عن أهل السنة، من مالكيين وأحناف، كانت من بين أسباب انكماش المزابيين على أنفسهم وعزلتهم النسبية[1].

البساكرة:

تقع بسكرة إلى الجنوب الشرقي من الجزائر، ومصطلح البساكرة يشمل عناصر عديدة ومختلفة وفدت من مناطق الزيبان ووادي ريغ وسوف وتوقرت وطولقا[2] ؛ وبما أن منطقتهم معظمها قاحلة لا تصلح للزراعة إلاّ في الواحات، فإنها تتميز بكثرة أشجار النخيل حيث يبيعون التمور في السلال أو في جلود الماعز ويرسلونها إلى الجزائر وتونس ويسكنون في الخيام وأكواخ مبنية في بلاد البسكريين أو بلاد الجريد هذا ما ساهم في ضرورة البحث عن العمل خارج أوطانهم، سواء بالتوجه إلى التل أو التوجه الى المدن الساحلية.[3]

لكن بداية قدوم البساكرة واستقرارهم بمدينة الجزائر غير معروف على وجه التحديد، إلا أنه من المؤكد أنهم وفدوا عليها مع أواخر القرن السادس عشر، وغدوا يشكلون جماعة على غرار الجماعات الأخرى ؛ كما أوكل إليهم بعض المهن المتواضعة والأعمال الشاقة كإحضار المياه إلى المنازل وتنظيف القنوات والمجاري من الأوساخ والقيام بالحراسة في الليل وحمل السلع والبضائع كالفحم والحطب والتين والحبوب، والعمل في ورشات المرسى، وهذا ما عرضهم إلى الأخطار والأمراض التي كانوا ضحيتها الأولى[4] ؛ وكان البسكريون يعملون أيضا كوسطاء في التجارة بين مدينة الجزائر وغدامس. ويبدو أن عاهة فقد البصر

[1] هلايلي، الوافدون...، المرجع السابق، ص. 169.

[2] نفسه، ص. 167.

[3] سيمون بفايفر، مذكرات جزائرية عشية الاحتلال، ترجمة أبو العيد دودو، دار الهومة، الجزائر، 2009، ص. 155.

[4] سعيدوني و البوعبدلي، المرجع السابق، ص. 100.

منتشرة في الفئة البسكرية، و هي قد تكون راجعة إلى مناخ بسكرة الصحراوي فعدد كبير من البسكريين العميان كان يعهد إليهم بحراسة الشوارع والأبواب الداخلية في الليل[1].

القبائل:

إن تسمية القبائل تسمية عامة وشاملة أطلقت بوجه عام على كل الوافدين من المناطق الجبلية والداخلية من بلاد القبائل وجبال البليدة والمدية وتلمسان وبجاية وعنابة وغيرها ؛ والقبائل في مواطنهم الأصلية ليسوا من البدو، فهم يقيمون بصورة مستمرة في مكان واحد يقع في الجبال الوعرة التي يصعب الوصول إليها ويسكنون في مغارة أو في بيوت صغيرة من الطين والحجارة.[2]

وضمن جماعة القبائل هناك تمييز بين القبايل والقبايل الغرباء وذلك يعني المستقرين بصفة دائمة وأولئك الوافدين لفترات قصيرة المدة، كما يعتبر القبائليون من أهم مجموعات البرانيين عددا بمدينة الجزائر، ولم يكونوا على العموم محل ترحاب من طرف الأتراك العثمانيين بسبب ثورتهم شبه الدائمة ضد حكومة الجزائر. والمعروف أن الذين كانوا يقومون بأعمال خاصة بالمدينة كانوا مرغمين على مغادرتها بمجيء الليل والإقامة في الأكواخ الموجودة خارج باب عزون أو في مغارات مقالع باب الواد[3].

الجيجليون:

ذهبت بعض المرويات إلى أن استقرار أقدم العناصر الجيجلية بمدينة الجزائر يعود إلى عام 1516 ويتعلق الأمر بالذين رافقوا الإخوة بربروسة عقب استنجاد أهل مدينة الجزائر بهم، ومنذ هذا التاريخ أضحى هؤلاء يحظون بمكانة خاصة ذات امتيازات و حظوة[4] خاصة، بعد احتضان سكان مدينة جيجل للإخوة بربروسة عقب أول اتصال تم بينهما عام 1513 ؛

[1] شالر، المصدر السابق، ص. 110.

[2] بفايفر، المصدر السابق، ص. 149.

[3] هلايلي، الوافدون...، المرجع السابق، ص. 167.

[4] غطاس، الحرف...، المرجع السابق، ص. 22.

وخلال القرن الثامن عشر أشاد فانتور دي بارادي بالحظوة التي نالتها جماعة الجيجلية، إذ هم دون سواهم من العناصر البرانية كان لهم حق حمل السلاح وارتداء الملابس المزركشة (المطرزة بخيوط الذهب) على الطريقة التركية[1] ؛ وبالرغم من النشاطات التي استقطبت العناصر الجيجلية مثل الغزو البحري، إلا أنهم اهتموا بشراء الأفران ومنافسة الجماعة المزابية في ذلك[2]، وقد تمكن الكثير منهم الحصول على ثروات وامتلاك المخابز[3] حيث امتهنوا مهنة طهي الخبز الانكشارية.[4]

المبحث الثاني: جماعة الدخلاء أو الغرباء

الأسرى المسيحيين:

شكلت جماعات الأسرى المسيحيين الغالبية الساحقة من العناصر الدخيلة أو الغرباء في نهاية القرن السادس عشر حين قدر عدد أفراد هذه الفئة بمدينة الجزائر بخمسة و عشرين ألف، ثم تناقص تدريجيا مع تراجع النشاط البحري، إلى حين اضطرت حكومة الداي إلى إطلاق جميع الأسرى، بسبب حملة اللورد اكسموث عام 1816[5] ؛ وكانوا مستخدمين في الحانات أو السجون أو مسخرين للخدمة في قصر الداي أو رعاية بعض البساتين[6]. وقد كان كان بيع وتوزيع الأسرى يشكل القسم الأكبر من مدخول الخزينة ؛ أما المصادر، فهي تشير إليهم بأنهم كانوا عبيدا أو أرقام في كامل الأراضي العثمانية بينما الجزائر أضحت تعتبرهم

[1] حنيفي هلايلي، الوافدون...، المرجع السابق، ص. 167.

[2] حنيفي هلايلي، أوراق...، المرجع السابق، ص. .

[3] زوليخة أسماعيلي و المولودة علواش، تاريخ الجزائر من فترة ما قبل التاريخ الى الاستقلال، دار أنفو للنشر و التوزيع، ط1، الجزائر، 2013، ص. 334.

[4] منصور درقاوي، الموروث الثقافي العثماني في الجزائر، ماجستير في تاريخ الحديث، إشراف فغرور دحو، جامعة وهران، 2014-2015، ص. 18.

5 سعيدوني، النظام المالي في الجزائر أواخر العهد العثماني، نفس المرجع السابق، ص 104.

[6] سعيدوني، النظام المالي...، نفس المرجع السابق، ص. 266.

أسرى حرب[1]. ومن الأسرى من كان يستخدم في الأشغال العامة مثل بناء السفن، إصلاح القلاع والطرقات، ويستريحون في أيام الأعياد ؛ فقد كانت سياسة الدولة الجزائرية مهتمة بترك الأسرى في صحة جيدة لكي تحصل على مبالغ افتداء كبيرة ومعتبرة، كما أن الأسرى المسيحيين كانوا يؤخذون على متن البواخر والسفن لأجل التجديف والعمل البحري ومنهم من يخدم ويرعى الحيوانات[2]، وهذا ما تحدث عنه كاثكارت الأسير الأمريكي بشأن حياة الأسرى واصفا للعديد من مظاهر الحياة في مدينة الجزائر حيث ذكر أن العبيد الذين كانوا يعيشون في الجناح الأعلى من القصر يتلقون بدلتين أنيقتين مزينة بحاشية من الذهب، بينما العبيد الذين يرسلون للأعمال الشاقة كانوا يتلقون بدلة واحدة من القماش الرديء، كما ذكر أن الإهانات التي يتعرض لها العبد في القصر لا تحتمل و تجعل الإنسان في بؤس و عذاب مستمر، بحيث يفضل الإنسان الذي له إحساس بكرامته الأعمال الشاقة على حياته القصر.[3]

والعبيد المسيحيون الذين يعيشون في الأجنحة التي يسكنها الخازنداران يتعرضون لنفس الاهانات التي يتعرض لها العبيد الذين يسهرون على خدمة الداي، ففي كل لحظة قد يتعرض أحد العبيد للجلد أو الأعمال الشاقة والتكبيل بالسلاسل أو للموت مهما كان الذنب الذي اقترفه هذا الشخص تافها.[4]

[1] حنيفي هلايلي، "التنظيم العسكري للبحرية الجزائرية في العهد العثماني"، في مجلة جامعة الامير عبد القادر للعلوم الاسلامية، ع.24، ديسمبر، 2007، ص. 273.

[2] فاتح بالعمري، الحياة الحضرية في مدينة الجزائر بالعهد العثماني من خلال مصادر الرحلة، دكتوراه في علوم التاريخ، ص. 299.

[3] جيمس ليندر كاثكارت، مذكرات أسير الداي، د.ط ترجمة اسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1982، ص. 28.

[4] نفسه، ص. 30.

اليهود:

شكل اليهود أحد العناصر البشرية المهمة بالبلاد بالمدن الكبرى ؛ وهي تعود في أصولها إلى اليهود المحليين الذين استقروا بالبلاد الجزائرية في الفترة السابقة للإسلام أو الذين اعتنقوا اليهودية من أهالي البلاد، بالإضافة إلى يهود الأندلس "السفارديم" الذين قدموا مع المسلمين على الأندلس هروبا اضطهاد النصارى منذ نهاية القرن الخامس عشر وحتى منتصف القرن السابع عشر، ولما انضم إليهم فيما بعد من اليهود ليفورن من الموانئ الايطالية الأخرى بعد منتصف القرن السابع عشر لممارسة التجارة وتصريف غنائم الجهاد البحري وعقد الصفقات بين الدول أوروبية وحكومة البايلك[1] إذ كانوا عنصرا اجتماعيا لا يمكن تجاهله في الجزائر وهم موجودين منذ أزمان بعيدة.

ارتفع نفوذهم الاقتصادي من خلال بيع وشراء الغنائم البحرية، وكذلك السمسرة والوساطة التجارية التي كانوا يمارسونها ؛ إلا أنهم كانوا ذو السمعة السيئة في المجتمع الجزائري لكسبهم الفاحش غير المشروع وتسلطهم على أبناء البلد. وكانت أعدادهم تزايد حتى نهاية القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر، بسبب تقربهم من حكام الجزائر وعملهم المربح[2]. و قد أدت الأعمال والتلاعبات التي اشتهر بها اليهود للحصول على الأموال على حساب الدولة الجزائرية وسكانها إلى غضب الأهالي و سخطهم، وتحولت سخط الأهالي في بعض الأحيان إلى ثورات انتقامية كما حدث خلال السنوات 1801، 1804، 1805 و 1815، وتميزت الثورة التي تعرض لها اليهود في سنة 1805 بحدتها وتطورها لما خلفته من ضحايا وما نتج عنها من تدمير وهجرة الى الخارج، فقد ابتدأت هذه الثورة يوم 28 جوان 1805، عندما قتل كبير اليهود نفتالي بوشناق عند خروجه من قصر الجنينة من طرف أحد الإنكشاريين، وتبع ذلك نهب الحي اليهودي وقتل الداي مصطفى (1798-1805) المتعامل

[1] سعيدوني و البوعبدلي، المرجع السابق، ص ص. 102-103.

[2] المشهداني و سلوان، المرجع السابق، ص. 427.

مع كبار التجار اليهود رغم شعبيته ومجاراته للرأي العام في 30 أوت من نفس السنة وكان لهذه الحادثة تأثيرا على الأوساط اليهودية بالجزائر.[1]

وإلى جانب حرمانهم من بعض الحقوق، تتعرض الطائفة اليهودية في الجزائر لكثير من الاضطهاد فإن اليهود غير مسموح لهم بمقاومة أي نوع من العنف يمارسه المسلمون عليهم، وهم مجبرون على لبس ثياب بيضاء أو سوداء، وغير مسموح لهم بركوب الخيل أو بحمل أي نوع من السلاح بما في ذلك العصا، ويوم السبت ويوم الأربعاء هما اليومان الوحيدان المسموح فيهما لليهود بالخروج من أحد أبواب المدينة بدون ترخيص خاص، ومتى اقتضى الأمر القيام بأعمال شاقة وغير متوقعة فإن أنظار السلطة إنما تتجه إلى اليهود ليقوموا بإنجازها.[2]

العبيد أوالسودان:

تعود اغلب أصولهم إلى السودان حيث كان التجار التوارق يقومون بشرائهم مقابل بعض الحاجات كالأحذية والأقمشة الحريرية وكان يصل إلى مدينة الجزائر سنويا ما بين 150 و 500 عبد[3] وكانت الفئات الحاكمة، وغير الحاكمة تمتلك العبيد كنوع من التباهي بالثراء[4]، استقدموا عن طريق الواحات الصحراوية للعمل في المنازل بعد فترة من التدريب بورقلة وقرى وادي ميزاب و أغلبهم يشتغل بأعمال التنظيف والغسيل وبعض منهم يشتغل في المخابز وأعمال البناء والنسيج وصنع الحصر والقفاف من القصب والحلفاء بالإضافة إلى امتهان بعض الفنون الجميلة كالرقص والغناء والموسيقى[5] فقد كان الأتراك والكراغلة وحضر

[1] سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص. 266.

[2] شالر، المصدر السابق، ص. 83.

[3] هشام بوبكر والآخرون، "جوانب من الحياة الديموغرافية والاجتماعية للمجتمع الجزائري"، في مجلة أفاق للعلوم، دراسة سوسيو تاريخية للجماعات السكنية الحضرية المكونة للمجتمع الجزائري، ع. 7، مارس 2017، ص. .

[4] المشهداني و سلوان، المرجع السابق، ص. 427.

[5] سعيدوني و البوعبدلي، المرجع السابق، ص. 101.

مدينة الجزائر يقبلون على اقتناء هؤلاء العبيد بعد تحريرهم حيث انشأ منهم الأتراك جماعات عسكرية باسم المخزن أو الزمالة.[1]

من النوع الخفيف وهو أقرب إلى أن يكون نوعا من العمل في مقابل العناية والحماية منه إلى العبودية، وأن التفرقة العنصرية موجودة بالجزائر مثلما هي موجودة في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك خصوصا لسبب أن السود من أصل العبيد[2] وكانوا يحملون على الحمير البضائع والأثاث ومواد البناء كالرمل والحجر والجير والخشب.[3]

المغاربيون:

وفد المغاربة من مدن مختلفة من فاس وتطوان وتازة وطرابلس وتونس لكنه يظهر أن هذه العناصر لم تتأطر ضمن جماعات خاصة باستثناء العنصر الحربي، والعلم والتجارة كانت كلها عوامل وراء انتقالات متواصلة بين سكان الأقطار المغاربية، و بمدينة الجزائر يبدو تأثير التواجد المغربي جليا إذ لعب التجار المغاربيون دورا مميزا في التجارة الدولية، حيث كان التجار الطرابلسيون أكثرهم نشاطا حيث استحوذوا على نصف النشاط التجاري المغاربي في مدينة الجزائر، إذ سجلوا اثنين وعشرين عقدا، ثم يليهم التونسيون بخمسه عشر عقدا، وأخيرا المغاربة بستة عقود، وكان نشاطهم في التجارة عبر مدينة الجزائر سابقا لعام 1688.[4]

[1] صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي (1514-1830)، الجزائر، دار الهومة، 2014، ص. 360.

[2] شالر، المصدر السابق، ص ص. 92-93.

[3] نورالدين عبد القادر، المرجع السابق، ص. 143.

[4] غطاس، الحرف والحرفيون...، المرجع السابق، ص. .

المبحث الثالث: الفئات التركية العثمانية و الأهالي

الفئة الحاكمة: الأتراك

يشكل الأتراك طائفة منغلقة ومنعزلة على المجتمع الجزائري متمسكة بمذهبها الحنفي لها امتيازات خاصة[1]، وتعتبر الفئة المسيطرة إلى غاية نهاية الحكم العثماني، وهم يفضلون كسب عيشهم من المرتبات التي يحصلون عليها من خزينة الدولة أو إيجار المحلات التي تحمل أسمائهم، أو من إيجار البساتين التي يملكونها في المناطق التي يقيمون بها بدلا من خدمة الأرض.[2]

إلا أنها كانت تسيطر على سدة الحكم ولها نفوذ واسع بحكم تسلمها المناصب الحكومية المهمة في الدولة، وإبعاد أهل البلاد عن تلك المناصب والعمل على إبقائهم بعيدين عن منافستهم فضلا عن استقدام أبناء بلدتهم الأناضول في حالة وجود نقص في إدارة البلاد وبسبب ذلك شاد العداء بين أهل البلاد والفئة الحاكمة من الأتراك[3] وهي تتشكل في اغلبها من الجنود الأتراك "الانكشارية" الذين كانوا يستقرون في حصون وثكنات مدينة الجزائر، أو يتوزعون على حاميات المدن، هذا وقد اكتفى اغلب الأتراك مع امتيازاتهم الكثيرة بالعمل في الجيش وممارسة الوظائف الإدارية أو الاشتغال في دكاكين الأقمشة والحلي ومواد الكمالية ولم تؤثر هذه البنية الاجتماعية لسكان المدن ولا في طريقة الحياة وأسلوب المعيشة، ورغم المدة الطويلة التي قضاها الأتراك في الجزائر فإن تأثيرهم لم يتعدى على الأنظمة الإدارية ولم يتجاوز الألقاب والرتب العسكرية وبعض الأنواع من المأكولات والملابس والفنون[4]، وهذا

---

[1] صالح فركوس، تاريخ الجزائر ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال المراحل الكبرى، الجزائر، دار العلوم، 2005، ص130-133.

[2] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر. من البداية و لغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص ص. 73-74.

[3] المشهداني و سلوان، المرجع السابق، ص. 425.

[4] سعيدوني و البوعبدلي، المرجع السابق، ص ص. 92-94.

ما يؤكد أن وجود العنصر التركي كان وجودا عسكريا وإداريا فقط وليس له أي صيغة أو طابع استعماري وهذا ما نجده عند الكتاب الفرنسيين لتغليط الرأي العام الذين لم يستطيعوا أن يفرقوا بين الجزائر ككيان مستقل معترف به دوليا متحالف مع الدولة العثمانية في نطاق الرابطة الإسلامية ومن اجل المصلحة المشتركة وبين أوضاع الأقلية التركية الخاصة التي لم تكن تختلف في شيء على أوضاع أتراك تونس.

الكراغلة:

تكونت هذه الجماعات نتيجة تزاوج أفراد الجيش التركي (الانكشارية) ببناء البلاد ففي مدينة الجزائر ناهز عدد الكراغلة في نهاية القرن السادس عشر ستة ألاف نسمة، م وتزايد التخوف من الكراغلة عندما بدأو يكتسبون أهمية خاصة وتطلع بعض منهم إلى نيل الامتيازات مما دفع الأتراك إلى الاحتراز منهم والحيلولة دون توليهم الوظائف السامية في الجيش والإدارة[1] كما عملت السلطات على منعهم من دخول الديوان أوفي الأوجاق فأصبح المجال الوحيد الذين يعملون فيه هو النشاط البحري[2]، فقد كانت عيون الأتراك و جواسيسهم لا تفارقهم خوفا من احتمال تواطئهم مع أعيان البدو ورؤساء القبائل وبالفعل حاولوا أفراد هذه الجماعة بواسطة التحالف مع بعض الشرائح الاجتماعية فكانت اخطر ثورة للكراغلة على النظام التركي هي ثورة 1633م في عهد الباشا حسين (1626-1633) لكن محاولتهم انكشفت فقام الأتراك بتشتيت تجمعاتهم[3] ومما يدل أيضا على تجذر فكرة التهميش لدى الإدارة الحاكمة أن الكراغلة الذين تقيد أسمائهم في نفس السجلات المخصصة للأتراك.[4]

[1] سعيدوني و البوعبدلي، المرجع السابق، ص ص. 95-94.

[2] المشهداني و سلوان، المرجع السابق، ص. 426.

[3] هلايلي، أوراق...، المرجع السابق، ص ص. 166-167.

[4] صالح لعبودي، "دراسات انسانية و اجتماعية"، في مجلة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، جامعة الجزائر 2، ع. 18، ص. 193.

الأعلاج:

هم المسيحيين الذين يرتدون عن مسيحيتهم واعتنقوا الإسلام، وقد يسجل العلج في قنصلية بلاده بالجزائر ويصير العلج منذئذ يتمتع بحقوق الرجل الحر لا الأسير أو العبد لكن يمكن لسيده أن لا يعتقه إلا إذا وصلته الفدية من بلده الأم.[1]

وامتهن الأعلاج نشاطات وحرفا متنوعة سيما النجارة، ففي ثلاث حالات وردت النجارة وهي: العلج النجار والنجار العلج وعلج المعتق، خزندار نجار وتعاطوا البناء أيضا، علج البناء، هذا كما فقد الأعلاج أيضا ما تمتعوا به من نفوذ على مستوى الإدارة المركزية حيث وجد كاتب بسيطا وهو الحاج حسن العلج الخوجة.[2]

البلدية أو الحضر الأندلسيين:

تشكل طبقة الحضر "البلدية" من المجموعات السكانية القاطنة بالمدن والتي تعود في أصولها إلى الفترة الإسلامية، ومن أهم العناصر التي كانت تتشكل منها هذه الطبقة الجالية الأندلسية وجماعة الأشراف، وقد تميز الحضر بعاداتهم وتقاليدهم الخاصة بوضعهم الاجتماعي المميز، ويشتغل أفرادها في المهن الصناعية وقد ظهر في هذه الطبقة الصناع والتجار النشيطون والبحارة المغامرين والفقهاء والعلماء، وقد مكنت الظروف الاقتصادية جماعة الأندلسيين على الاحتفاظ بتقاليدهم وعاداتهم فقط كانوا يتميزون برقه الذوق والملبس وبالتفنن في العمارة والنحت والموسيقى والغناء، أما جماعة الأشراف القليلة العدد التي تتميز عن باقي الحضور بانتسابها إلى آل البيت حسب التقاليد المتعارف عليها، فقد اشتهر اغلب أفرادها بالتقوى وهذا ما اكسبهم احتراما وتقديرا لدى الحكام وباقي السكان[3]، وعلى كل فإن طبقة الحضر عموما كانت قائمة بما تملكه من دكاكين وبساتين ولم تطمح إلى ارتقاء

[1] بالبروات، المرجع السابق، ص. 121.

[2] غطاس، الحرف والحرفيون...، المرجع السابق، ص ص. 18-19.

[3] سعيدوني و البوعبدلي، المرجع السابق، ص ص. 97-99.

المناصب السياسية، وإن كان بعض أفرادها قد تولوا مناصب القضاء والإفتاء والكتابة[1]، وقد قدم أفراد الجالية الأندلسية خدمات إدارية لصالح العثمانيين حيث اشتهر بتحصيل الضرائب وجمع موارد الخزينة والقيام بتسجيلها بفضل خبراتهم المالية مارسوا أعمال القرصنة والنخاسة وافتداء الأسرى[2]، لم يحق لهم الالتحاق بالجيش والوظائف العليا هذا ما دفعهم لممارسة عدد من الصناعات المحلية منها صناعة البارود، الخزف بفضل الأموال التي جلبوها معهم من الأندلس[3] إلا أن هذه الفئة لم تلعب الدور الاجتماعي وذلك لتعرضها لعمليات المصادرة والتغريم والتضييق من قبل الحكام وإتباع نظام الاحتكار الذي جمد طاقاتها وتخوف الأتراك والكراغلة منها ونفورها وترفعها عن الجماعات البرانية هذا ما جعل هذه الطبقة تعيش في صراع مستمر وتنافس مكتوم فرضه الوضع الاجتماعي بالمدن.[4]

[1] سعيدوني: النظام المالي في أواخر العهد العثماني و يليه...، المرجع السابق، ص. 43.

[2] هلايلي: أوراق...، المرجع السابق، ص. 168.

[3] المشهداني و سلوان، المرجع السابق، ص. 426.

[4] سعيدوني و البوعبدلي، المرجع السابق، ص. 99.

خلاصة الفصل:

جماعة البرانية تقوم بخدمات اقتصادية واجتماعية مرتبطة بالوضعية المالية والاقتصادية والحوافر الجزائرية وفرضت عليها الحاجة الاقتصادية أكثر مما هي تعبير عن مؤهلات طبيعية اختص بها أهالي كل جهة.

كذلك الأمر بالنسبة لطبقة الدخلاء المكونة من الأسرى المسيحيين وأفراد الجالية اليهودية فالأسرى رغم اختفائهم من الحياة الاجتماعية في السنوات الأخيرة لحياة الإيالة إلى أنهم كانوا طبقة مميزة في المجتمع الجزائري فقد تحددت وضعيتهم الاجتماعية بفضل الخدمات الاقتصادية والأعمال التي يؤدونها مثل الاستخدام في قصر الداي ودور الحكومة او العمل بالبساتين والسجون والإشراف على الحانات.

أما الكراغلة وبقائهم في الحكم التركي حرصهم على الامتيازات الممنوحة لهم أو في طلبهم المزيد منها وجماعة الحضر فقد كانت الأعمال الاقتصادية خير حافز على البقاء في حالة هدوء فبقوا قانعين بما يملكونه من دكاكين وبساتين وثروات والعنصر الأندلسي المستقر فقد كانت الدوافع المادية التي أيضا هي القوة التي يستمد منها تلاحمه الاجتماعي ويرجع السبب في تراجع دور العنصر الأندلسي بالمدن الجزائرية إلى ضعف نشاط أفراده في الميدان المالي نتيجة مضايقة واستبداد الحكام الأتراك.

أما الجالية اليهودية فكانت أوضاعها الاجتماعية تتأثر بالدور الذي كانت تلعبه في الميدان المالي، فكثير من أفرادها كانوا يقومون بدور الوساطة التجارية، وقد تعرضوا للاحتقار من الاهالي كرد فعل على الاموال التي جمعوها الامر الذي دفع أغنياء اليهود الى التقرب من الحكام بتوفير الحاجات المادية لهم حتى لا يتعرضوا للتضييق و القمع و يتمكنوا من اكتساب الامتيازات التجارية و التهرب من الضرائب.

الفصل الثالث: دور المجتمع والسلطة إزاء الفئات الفقيرة والمهمشة

المبحث الأول: الأوقاف

- مفهوم الأوقاف
- أهمية الأوقاف
- دور الأوقاف
- أنواعها

المبحث الثاني: المؤسسات الدينية العامة

- أوقاف الحرمين الشرفين
- أوقاف الجامع الأعظم
- مؤسسة أوقاف بيت المال
- أوقاف الخير والثكنات والمرافق العامة

المبحث الثالث: المؤسسات الدينية الخاصة

- مؤسسة سبل الخيرات
- أوقاف الأولياء والأشراف
- أوقاف أهل الأندلس

خلاصة الفصل

المبحث الأول: الأوقاف

مفهوم الوقف:

التعريف الفقهي الوقف:

الوقف (بفتح الواو وكسر القاف) عند الفقهاء، هو الحابس لعينه إما ملكه أو ملك الله تعالى[1] والحبس (بفتح الحاء وسكون الباء) هو الوقف لأنه يحبس أصله وسبل غلته.[2]

الاصطلاحي:

من أهم مظاهر الحضارة الحق الإسلامية فهو أساس يعبر عن إرادة الخير في الإنسان المسلم وعن إحساسه العميق بالتضامن مع المجتمع الإسلامي، هو بهذا المعنى شرعه اتبعها المسلمون منذ أوائل الإسلام ولكن بتطور الزمن تكاثر وتعددت أوجهه وأغراضه وقد تطور خاصة في العهد العثماني نتيجة اعتبارات سياسية واقتصادية.[3]

أهمية مؤسسة الأوقاف:

تكمن أهمية مؤسسة الأوقاف في الحياة الاجتماعية للجزائر العثمانية كانت خدمة للدين الإسلامي ولتعليم كما كانت عنوان للتضامن الاجتماعي والتقارب الأسري بين أفراد المجتمع وانتشال المعوزين والفقراء من بؤسهم، وهي حالة من التعايش لمذهبي التي دعا إليها أئمة المذهبين الحنفي والمالكي[4]، ولم يقتصر تأثير الأوقاف على الحياة الثقافية والدينية بل شمل عدة مجالات أخرى مثل الإحسان إلى الفقراء، وتقديم العون، وتوزيع الصدقات، مثلما كان

[1] محمد عمارة، قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية، دار الشروق، بيروت، 1993، ص. 616.

[2] نفسه، ص. 116.

[3] أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي (1500-1830)، ط1، ج1. دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992. ص. 227.

[4] المشهداني و سلوان، المرجع السابق، ص. 433.

جارية العمل في مدينة الجزائر حيث يخصص كل أسبوع ما بين 15 و 20 ريال بوجو لتصدق على مائتي فقير.[1]

كما أن للوقف أهمية خاصة في الحفاظ على الممتلكات والثروات من المظالم والأحكام والتعسفية للحكام، حيث كان الوقت يوفر وسيلة فعالة للمحافظة على الثروات والأملاك والأراضي الموقوفة وإقرار حدود الملكية الزراعية التي تعتمد على العقود الشرعية بحيث يمكن التنويه لدى المحكمة الشرعية وبالتالي كانت أصول التوثيق عند الجزائريين خلال الفترة العثمانية مضبوطة وفي غاية الدقة[2]. وهناك طرق مختلفة للتصرف وذلك لرفع الموارد الخاصة، وهم بذلك يعتمدون على مبادئ حضارية وأخلاقية، وعليه فإن كل من يهب ملكيته إلى مؤسسة لا يستطيع أن يرجع هبته ويعتبر عقدا الهبة أحسن وثيقة، ولهذا كان على الفقراء المطالبة بالإجراءات التي تقع في حقهم.[3]

دور الأوقاف في المجتمع الجزائري:

عملت على تماسك الأسرة الجزائرية وحفظ حقوق وراثيها[4] وكانت وسيلة فعالة للمحافظة على الأملاك الموقوفة كالأراضي والعقارات بحيث لا يمكن حيازتها بتصرف أو

[1] سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص. 26.

[2] هلايلي،أوراق...، المرجع السابق، ص. 209.

[3] أشرف صالح محمد السيد، "المراكز الثقافية في دار السلطان (الجزائر) أواخر العصر التركي"، في أمراك، مج. 4، ع. 7، 2013، ص. 70.

[4] ناصر الدين سعيدوني، "الوقف ومكانته في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الجزائر أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي"، في مجلة الأهلة، ع. 89-90، الجزائر، 1981، ص. 87.

مصادرة[1]، وبتالي أصبحت أملاك الأوقاف تتمتع بحصانة قوية[2] ومن أغراض الوقف العناية بالفقراء لفئة معينة كفقراء الأندلس والأشراف والطلبة وفقهاء مكة والمدينة.[3]

أقسام الوقف:

الوقف العام أو الوقف الخيري:

ويقصد به ما يعود إلى الجهة الخيرية من حيث إنشائه كالوقف على المساجد والمستشفيات والملاجئ والفقراء والذي يعود على المصلحة العامة، يتكون من الأوقاف الأهلية عملا بالمذهب المالكي والذي يشترط في الحبس تنفيذ مضمون العقد المحبس في الحين بلا قيد وتردد.[4]

الوقف الخاص أو الوقف الأهلي:

وهو الوقف الذي وقفه الواقف على نفسه وذريته أو على من أراد من الناس ثم جعل ماله إلى جهات الخير، بحيث لا يتحول صرف على منفعة على المصلحة التي حبس عليها أساس، إلا بعد انقطاع سبل صاحب الحبس أو بعد.[5]

المبحث الثاني: المؤسسات الدينية العامة

أوقاف الحرمين الشريفين:

احتلت مؤسسة الأوقاف الحرمين الشرفين الصدارة عن باقي مؤسسات الأوقاف القائمة بالجزائر فلقد لاحظ فيليب فالبير قنصل فرنسا بالجزائر أواخر القرن الثامن عشر مدى اتساع

[1] عمورة، المرجع السابق، ج.1، ص. 311.

[2] ناصر الدين سعيدوني، دراسات في الملكية والوقف والجباية، الفترة الحديثة، ط1، الجزائر، دار الغرب الإسلامي، 2001، ص. 247.

[3] حنيفي هلايلي، "الحضور الأندلسي في المجتمع المدينة الجزائر العثمانية على ضوء المساهمات الوقفية"، في المجلة التاريخية العربية لدراسات العثمانية، ع. 631، ديسمبر 2005. ص. 61.

[4] محمد كنازة، الوقف العام في التشريع الجزائري، دار الهدى، 2006، ص. 14.

[5] نفسه، ص. 15.

وانتشار الأوقاف الحرمين الشرفين حيث كتب ما نصه: "... إن الأوقاف الحرمين الشرفين واسعة الانتشار بمدينة الجزائر وسيأتي يوم الذي ستستحوذ فيه مؤسسة أوقاف الحرمين الشرفين على جميع العقارات..."[1] ؛ ويقوم بتسييرها عدد هام من الموظفين بعضهم التركي والبعض الأخر أندلسي.

وكانت مداخيل الأملاك المسجلة تجمع تضبط وتضع جل الحسابات المتعلقة بها بالمجلس العلمي القضائي الأعلى الكائن مقره بالجامع الأعظم، بحضور اللجنة المشرفة على مؤسسة الحرمين وكذا المفتين المالكي والحنفي والقاضيين المالكي والحنفي بحضور شيخ البلد وأمين الأمناء وممثل عن الجيش ويتم ذلك كله تحت رعاية الداي.

وما يبقى من ذلك كله يوجه صدقة سنويا الى فقراء لمدتين وهو ما يعرف بالصرة التي كان يكلف أمين بيت المال بحملها في موسم الحج مع أمين الركبة الذي يترأس موكب الحج[2]، وقد ثبت أن هذه المؤسسة كانت تملك في أواخر العهد العثماني الأوقاف التالية 240 منزلا، 258 دكانا، 33 مخزن، 82 غرفة، و3 حمامات و201 ابحار[3].

أوقاف الجامع الأعظم:

تعتبر من المساجد الكثيرة التي كانت بمدينة الجزائر، ويسمى بالجامع الكبير وهو أعظم مسجد للعاصمة ومساحته نحو مائتي متر مربع، وتشيده يزيد بكثير على تسعة قرون[4]، فقد امتاز الجامع الأعظم بدوره الديني والاقتصادي والاجتماعي، فقد كان يديره ثلاثة وكلاء تحت إشراف مفتي عكس بقية المساجد التي كان يديرها وكيل واحد، وقد لعب هذا الجامع دور رائد خلال كل فترة العثمانية.

[1] غطاس، الحرف والحرفيون...، المرجع السابق، ص. 243.

[2] بالبروات، المرجع السابق، ص. 149.

[3] أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، المرجع السابق، ج. 1، ص. 230.

[4] عبد القادر نور الدين، المرجع السابق، ص. 155.

وقد احتضن المجلس العلمي وغطى على أنشطة كل الجوامع الأخرى[1]، أما فيما يخص دوره الاجتماعي فقد كانت الأموال التي يدرها الوقف تعترف في مناحي البر المختلفة من فقراء ومساكين ومحتاجين، وساهم بذلك في رفع الغبن ولو جزئيا عن بعض الأهالي المعوزين.[2]

مؤسسة أوقاف بيت المال: هي مؤسسة خيرة تعود أصولها الى التنظيمات المالية الاسلامية التي أقرها الخليفة عمر ابن الخطاب وأعطاها صلاحيات واسعة ثم ظلت تتدعم وتنمو طيلة الفترة الاسلامية بالمغرب الأوسط حتى وضع الاحتلال الفرنسي حدا لها بإلحاق ممتلكاتها بإدارة الأملاك العمومية بقرار رسمي صادر بتاريخ 1830/12/07.[3]

نفقات بيت المال:

– تقديم هدايا في المواسم والأعياد إلى الداي و كبار الضباط.

– إخراج الصدقات وتوزيعها على الفقراء بحيث يستفيد منها كل يوم خميس حوالي مائتي فقير مما يكلف صندوق بيت المال أسبوعيا ما بين 15 و 20 بوجو.

– التكفل بنفقات دفن الفقراء فكل ميت يكلف بيت المال ما بين 6إلى 8 بوجو مع دفع أجور أسبوعية تقدر 5,2 بوجو للمكلف بحفر القبور و2 بوجو للمرأة المكلفة بغسل الأموات من النساء.

– المساهمة في نفقات المتعلقة بالتركات كإعطاء 7% من التركة للموثق والكاتب وتحمل مصاريف البيع والمزايدة العلنية.

[1] عائشة غطاس، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، ط. خ، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954م، 2007م، ص. 280.

[2] غطاس، الدولة...، المرجع السابق، ص. 287.

[3] سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص. 132.

– تحصيل جزء من أموال صندوق بيت المال لعتق بعض المسلمين المأسورين بالبلاد المسيحية، وان كان هذا العامل الإنساني قد أعمل على ما يظهر في الفترة الأخيرة من العهد العثماني.[1]

وأيضا في زمن الطاعون كانت لإدارة بيت المال نشاط يعوق نشاط جميع الإدارات الأخرى فهي تقوم بإحصاء المولي وتعمل على تجنب الفوضى التي يتسبب فيها كثرة الوفيات، كما أنها هي التي تتولى التركات المهملة وتقوم بعملية الميراث... إلخ.[2]

أوقاف الخير والثكنات والمرافق العامة:

وهي ليست من وجود الاتفاق التي تكلف خزينة الدولة الأموال الطائلة إذا ما قررت بوجوه الاتفاق الأخرى، رغم تنوع مجالاتها وتعدد فروعها التي يتسع لتشمل جميع المنشآت الثقافية والدينية والعمرانية والاقتصادية ووسائل الدفاع وشبكة المواصلات، ولعل مرفق الدفاع أهم هذه المرافق[3] إضافة إلى العديد من المرافق الأخرى كالعيون والسواقي والآبار، وقد خصصت لكل مصلحة وكيل خاص يرعى أوقافها مثل وكيل العيون والسواقي الذي بلغ مدخوله السنوي من الأوقاف التي كان يشرف عليها، يبلغ 150 ألف فرنك في أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال[4]، وكذلك أوجه الإنفاق لعائدات الأوقاف فإنها كانت تصرف في دفع رواتب موظفي المساجد كما كان ينفق مبلغ الزيت الجوامع وترقيع الحصائر والبنايات الحمالين والبنائين وثمن قطورهم وثمن تصليح الجوامع.[5]

---

[1] نفسه، ص ص. 132–133.

[2] حمدان بن عثمان خوجة، المرأة، تقديم وتعريف وتحقيق محمد العربي الزبيري، تصدير عبد العزيز بوتفليقة، منشورات ANEP، الجزائر، 2005، ص. 98.

[3] سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص. 143.

[4] ناصر الدين سعيدوني، دراسات في الملكية والوقف والجباية، الفترة الحديثة، ط.1، الجزائر، دار الغرب الإسلامي، 2001، ص. 100.

[5] صالح العبودي، " "، في الدراسات الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 2، ع. 18، ص. 15.

المبحث الثالث: المؤسسات الدينية الخاصة

مؤسسة سبل الخيرات:

هي مخصصة للإنفاق على المساجد الحنفية والتي تبلغ عددها في مدينة الجزائر ثمانية مساجد يعود إليها مردود 331 وقفا يخص جماعة الأتراك والكراغلة.[1]

وقد عرف تنظيما كبيرا في الفترة الأخيرة من الحكم العثماني حيث أصبحت تحتل المرتبة الثانية بعد المؤسسة الحرمين الشرفين من حيث وفرة مداخيلها وكثرة أوقافها وكانت مؤسسة شبه الرسمية[2] وهي التي كان يشرف عليها موظف يعرف بالشيخ الناظر ويسهر على رعاية أملاكها الوكلاء وقد كانت تتكفل بدفع أجور الطلبة المكلفين بتلاوة القران الكريم في المساجد.

ونسب بعض الكتاب إنشاء مؤسسة سبل الخيرات إلى شعبان خوجة التركي سنة 999هـ/1584م[3] ؛ وقد كانت هذه المؤسسة تشرف على جميع الأوقاف المتعلقة بخدمة المذهب الحنفي من زوايا ومدارس ومساجد وموظفين وفقراء ومن أهم المشرفين عليها أواخر العهد العثماني هو الحاج خليل أغا.[4]

مما سمحت مؤسسة سبل الخيرات لجميع العناصر المشكلة لمجتمع مدينة الجزائر وضواحيها باستغلال املاكها الموقفة عن طريق الكراء، من حيث الأصل أو المركز الاجتماعي، فوفرت للبعض مكان للإيواء والسكن وأعطت لبعضها الأخر فرصة القيام بعمل

[1] سعيدوني و البوعبدلي، المرجع السابق، ص. 25.

[2] أحمد مريوش والآخرون، الحياة الثقافية في الجزائر العهد العثماني، منشورات المركز الوطني لدراسات البحث والحركة الوطنية ثورة أول نوفمبر 1954، 2007، ص. 57.

[3] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي في أواخر العهد العثماني (1792-1830)، ط.3، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، ص. 134.

[4] مريوش، نفسه.

ومجالا للكسب أيضا وأدت بذلك دورا اجتماعياً واقتصاديا في آن واحد[1] وبقيت بذلك حوالي سنة 1841م.[2]

مؤسسة أوقاف الأولياء والأشراف:

تحتوي على عدد المراكز الوقفية وتضم جماعة الأشراف بمدينة الجزائر نحو 300 أسرة تشرف على سير تلك المؤسسات الخيرية، إذ أنها لا تحظى إلا بتأييد الرجال الطيبين3، وقد كان نقابة خاصة ونقيب يسمى نقيب الأشراف يتمتع بمكانة مرموقة لدى رجال الدولة والمجتمع ومن أشهر العائلات التي تولت هذه النقابة في الجزائر عائلة المرتضى وعائلة الزهار وكان لأوقاف الأشراف وكيل خاص أيضا وليس هو النقيب المذكور، لأن النقابة منصب معنوي أما الوكالة فقد كانت منصبا إداريا.4

مؤسسة أوقاف أهل لأندلس:

هذه المؤسسة كانت مهمتا تثمل في الاعتناء ولإنفاق على مهاجري الأندلس، إلا أنها تضاءلت أهميتها أواخر العهد العثماني[5]، حيث لم يعد بحوزتها من لأوقاف... سوى مائة وواحد وقفا، تساهم بمردود مال يقدر بخمسة آلاف فرنك سنويا، توزع على المحتاجين من الأسر لمنحدرة من أهل أندلسي[6].

[1] غطاس، الدولة...، المرجع السابق، ص. 271.

[2] عبد القادر نور الدين، صفحات من تاريخ الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي، دار الحضارة الجزائر، 2007م، ص161.

[3] المشهداني و سلوان، المرجع السابق، ص. 432.

[4] سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج. 1، المرجع السابق، ص241.

[5] سعيدوني، موظفو مؤسسات...، المرجع السابق، ص. 177.

[6] نقلا عن: الأمير بوعدادة، المؤسسات في الجزائر أواخر العهد العثماني القضاء نموذجا، ماجيستر في تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني، جامعة لأمير عبد القادر للعلوم لإسلامية قسنطينة، 2008، ص. 51.

كانت البداية لأولى للغالية لأندلسية في الأعمال الوفيقة بعد بناء جامع لأندلس بالعاصمة عام 1033هـ/1633م، وبمرور الزمن أخذ شكل المؤسسة[1] لا تقل عن أهميتها عن باقي المؤسسات الوفيقة لأخرى القائمة في الجزائر ويعود ذلك لاستقرار الجالية الأندلسية بشكل واسع في مدينة الجزائر وامتلاكها لثروات منعمة، لاسيما بعد تأسيسها لزاوية على إدارة أوقاف لأندلسيين أواخر العهد العثماني وكيل يعرف عامة بنقيب لأشراف.[2]

دور أوقاف أهل لأندلس:

كان لوقف دورا إيجابي في شتى المجالات، اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ودينيا، فكانت لأموال التي تدرها لأوقاف تنفق العلم والثقافة وخاصة الدينية في المناطق المعزولة والبعيدة على أنظار السلطة في الجبال والقرى، لم كلها الفضل في الحفاظ على الإسلام ورعايته لمساهمتها في بناء المساجد وتشيد الزوايا، كما حافظت لأوقاف على الروابط الاجتماعية وتقويتها حيث حملت على عائقها التكافل لاجتماعي، فكثيرا ما كانت تحسن للفقراء والمحسنين والمعوزين وأبناء السبيل، إلى جانب ذلك أولت اهتماما لتقوية الأسرة الجزائرية بحفاظها على حقوق الورث الشرعيين.

وكانت تضم أوقاف أهل لأندلس في مدينة الجزائر ونواحيها ما بين 1224-1225هـ/1809-1810م، استنادا لسجلات البايلبك: 35 حنوتا و18 دارا و7 طوابق بها غرف و7 بساتين، وحسب التسجيلات الوقف لسنة 1222هـ/1807م فكان لها العديد من البساتين والأجنة، من أهمها ما حبسه "حسن باشا" بئر خادم من نفس السنة[3] قدر مردود أوقاف أهل لأندلس عشية لاحتلال الفرنسي للجزائر 1830م بخمسة آلاف فرنك سنويا، توزع على بعض العائلات التابعة للجالية لأندلسية[4].

[1] سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص. 143.

[2] سعيدوني، ورقات جزائرية ... ص ص. 189-190.

[3] وحيد خنيش، المؤسسات في الجزائر أواخر العهد العثماني، ماستر في التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قطب شتمة، قسم العلوم الإنسانية، ص. 35.

[4] سعيدوني، النظام المالي...، نفسه.

ومما تقدم نلاحظ أن لأوقاف في الأواخر العهد العثماني تنوعت أثرت الجهات الموقوفة لحسابها، لذلك نجد أن الجهاز القضائي في تلك الفترة أحدث هيئة عملية تتخذ كل الإجراءات التي من شأنها المحافظة على الممتلكات الوقفية وعدم نسيانها[1].

[1] خنيش، المرجع السابق، ص. 35.

خاتمة الفصل:

نستخلص أن أهمية مؤسسة الوقف في الجزائر خلال العهد العثماني فقد كانت تؤدي وظائف جديدة أهمها في هذا المجال خدمة الدين والتعليم كما كانت عنوان على التضامن الاجتماعي وكانت تتمثل بالسنة الأوقاف الوجه السياسي الجزائري أيضا وهذا ظهر من نماذج التي ذكرناها أن العثمانيين لم يعملوا وسائل نشر التعليم الديني ورعاية المجتمع الخيرية غير أن هناك عوامل أخرى تدخلت فجعلت الأوقاف غير فعالة في خدمة التعليم والنهوض بالمجتمع، كما ساعدت على نشر الغموض والنصوص ونظام التخلق الاجتماعي الأخرى.

خاتمة

خاتمة:

على كل فإن تناول الموضوعي لتاريخ الجزائر وتعرض لمختلف الجوانب الداخلية لحياة المجتمع سواء من حيث الاقتصاد أو من خلال العلاقة الاجتماعية يفرض علينا أن نتعرف على جوانب الضعف وعوامل انهيار التي تأثرت بها الحياة الاقتصادية والاجتماعية التي أدت إلى ظهور الفقر فعدم الاهتمام بالجوانب الاجتماعية أدى إلى تفاقم أزمات الشعب إضافة على ذلك العوامل الطبيعية ساهمت في ذلك مع انتشار الأمراض والأوبئة وسيطرة اليهود على التجارة الداخلية والخارجية وتسلط الحكام واهتمامهم بتدعيم سلطتهم فقط دون النظر إلى حاجات الشعب الجزائري كل هذا ساهم في أخر الأمر إلى ضعف الحكومة الجزائرية آنذاك وعجزها في مواجهة التحديات الأوروبية لولا دور الأوقاف بنوعيها العامة والخاصة ومساهمتها في تحقيق التكافل والتضامن الاجتماعي.

قائمة المراجع

أ- قائمة المصادر

- القرآن الكريم

1. أحمد شريف الزهار: مذكرات الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر، (1168-1246هـ/1754-1830م) تحقيق أحمد توفيق المدني، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر، 1974.

2. أندري بريان واخرون: الجزائر الماضي والحاضر، ترجمه رابح اسطنبولي واخرون د، م، ج، الجزائر.

3. جيمس ليدر كاثكارت: مذكرات اسير الداي، (د ط)، ترجمة اسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص 100.

4. سيمون بفايفر: مذكرات جزائرية عشية الاحتلال، ترجمة، أبوالعيد دودو، دار الهومة، الجزائر، 2009.

5. الورثلاني الحسين: نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار، تحقيق ونشر بن أبي شنب، مكتبة الثقافة الدينية، ج1، 2006.

6. ويليام شالر: مذكرات ويليام شال قنصل أمريكا في الجزائر (1816-1824) تعريب إسماعيل الغربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

7. حمدان بن عثمان خوجة: المرأة، تقديم وتعريف وتحقيق: محمد العربي الزبيري، تصدير عبد العزيز بوتفليقة، منشوراتANEP. الجزائر، 2005.

ب- المراجع

-الكتب:

8. أبو قاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي (1500-1830)، ط1.ج1. دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992.

9. أحمد مريوش وآخرون: الحياة الثقافية في الجزائر العهد العثماني، منشورات المركز الوطني لدراسات البحث والحركة الوطنية ثورة أول نوفمبر 1954، 2007.

10. أرزقي شويتام: المجتمع الجزائري وفعالياته في عهد العثماني 1519-1830، الدار الكتاب الغربي، الجزائر. 2009.

11. أرزقي شويتام: نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره (1800-1830م) دار الكتاب العربي الجزائر، 2011.

12. محمد كنازة: الوقف العام في التشريع الجزائري، دار الهدى، 2006.

13. زوليخة إسماعيلي، المولودة علواش، تاريخ الجزائر من فترة ما قبل التاريخ الى الاستقلال، دار أنفو للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2013.

14. سعيدوني ناصر الدين، المهدي البوعبدلي، الجزائر في التاريخ العهد العثماني (1519-1830)، ط1، الجزائر، 1984.

15. سعيدوني ناصر الدين، النظام المالي في أواخر العهد العثماني (1792-1830)، ط1. الجزائر، 1985.

16. سعيدوني ناصر الدين، ورقات جزائرية الدراسات والأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني. دار البصائر. ط 2. الجزائر، 2019.

17. سعيدوني ناصر الدين: الجزائر في تاريخ العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، دون طبعة، وزارة الثقافية والسياحة 1984م.

18. سعيدوني ناصر الدين: النظام المالي في أواخر العهد العثماني (1792-1830)، ط.3، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع.

19. سعيدوني ناصر الدين: "الوقف ومكانته الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الجزائر أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي"، في مجلة الأهلة، ع. 89-90، الجزائر، 1981.

20. سعيدوني ناصر الدين: دراسات في الملكية والوقف والجباية، الفترة الحديثة، ط1، الجزائر. دار الغرب الإسلامي، 2001.

21. سعيدوني ناصر الدين: ورقات جزائرية دراسات وابحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط1، دار البصائر الجزائر، 2009.

22. صالح عباد: الجزائر خلال الحكم التركي (1514-1830)، الجزائر، دار الهومة، 2014.

23. صالح فركوس: تاريخ الجزائر ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال. المراحل الكبرى، الجزائر، دار العلوم، 2005.

24. عائشة غطاس: الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، ط. خ، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954م، 2007م.

25. عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر (من البداية ولغاية 1962)، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1997.

26. عمار عمورة: الجزائر بوابة التاريخ، ما قبل التاريخ إلى 1962، ج. 2، دار المعرفة، الجزائر.

27. مبارك بن محمد الميلي: تاريخ الجزائر في القديم والحديث، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، 1964.

28. محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الجزائر. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر. 1992.

29. محمد عمارة: قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية، دار الشروق، بيروت، 1993.

30. نور الدين عبد القادر: صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء الحكم التركي، دار الحضارة، الجزائر، 2016.

31. هلايلي حنيفي: أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط.1، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008م.

- الرسائل والأطروحات الجامعية:

32. بالبروات بن عتو، المدينة والريف بالجزائر في أواخر العهد العثماني، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران.

33. الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر (1700-1830)، مقاربة اجتماعية اقتصادية، عائشة غطاس، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، دولة في التاريخ الحديث.

34. دحماني توفيق: النظام الضريبي بايلك الغرب الجزائري اواخر العهد العثماني (1193-1246هـ/1779-1830م) مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 2003-2004.

35. درقاوي منصور: الموروث الثقافي العثماني في الجزائر، مذكرة ماجستير في تاريخ الحديث، جامعة وهران، 2014-2015.

36. زينب عماري: الحياة الاجتماعية في الجزائر (1800-1852)، مذكرة تخرج مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر، قسم العلوم الإنسانية لشعبة التاريخ، جامعة محمد خيضر بسكرة.

37. عائشة غطاس: الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700-1830. مقاربة اجتماعية واقتصادية، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث، منشورة، جامعة الجزائر، 2001.

38. فاتح بالعمري: الحياة الحضرية في مدينة الجزائر بالعهد العثماني من خلال مصادر الرحلة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم التاريخ.

39. وحيد خنيش، المؤسسات في الجزائر أواخر العهد العثماني، ماستر في تخصص التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الإنسانية ولاجتماعية، قطب شتمة، قسم العوم الإنسانية، شعبة التاريخ.

40. الأمير بوعدادة، المؤسسات في الجزائر أواخر العهد العثماني القضاء نموذجا، ماجيستر في تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني، جامعة لأمير عبد القادر للعلوم لإسلامية قسنطينة، 2008.

- **المقالات والمجلات:**

41. أشرف صالح محمد السيد: "المراكز الثقافية في دار السلطان (الجزائر) أواخر العصر التركي"، في أمراك مجلة عالمية محكمة تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد الرابع، ع. 7، (2013).

42. بن حبور محمد: "الوضع الصحي بالجزائر في أواخر العهد العثماني"، في المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، ع. 7. جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس الجزائر، 2013 ص67.

43. صالح العبودي: " "، في دراسات الإنسانية والاجتماعية، مجلة علمية محكمة نصف سنوي لكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 2. العدد الثامن عشر.

44. عائشة غطاس، "الوضع الصحي للجزائر خلال العهد العثماني"، في مجلة الثقافة، العدد 76 وزارة الثقافة، الجزائر. يوليو أغسطس 1983.

45. محمد أمين: "ملاحظات حول سياسة التهميش ووضع المهمشين بولاية الجزائر والعثمانية"، في أعمال المؤتمر التاسع للدراسات العثمانية (22-25 سبتمبر 2000) حول: العائلة والمهمشون في العالم العثماني: النساء والأطفال والفقراء، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان، أوت 2002.

46. هشام بوبكر والآخرون: "جوانب من الحياة الديموغرافية والاجتماعية للمجتمع الجزائري"، في مجلة أفاق للعلوم، دراسة سوسيو–تاريخية للجماعات السكنية الحضرية المكونة للمجتمع الجزائري، ع. 7، مارس 2017.

47. مؤيد المشهداني محمود حمد و سلوان رشيد رمضان، "أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني (1518–1830م)"، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، مج. 5،ع. 16، جامعة تكريت، 2013.

48. هلايلي حنفي: "الثورات الشعبية في الجزائر في أواخر العهد العثماني كرد فعل على سياسة التهميش"، في مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، دورية أكاديمية مخصصة محكمة تعني بالدراسات الإسلامية والإنسانية ج2 ربيع الاول 1427 أفريل 2006.

49. هلايلي حنيفي: "التنظيم العسكري للبحرية الجزائرية في العهد العثماني"، في مجلة جامعة الامير عبد القادر للعلوم الاسلامية، ع. 24، ديسمبر 2007.

50. هلايلي حنيفي: "الثورات الشعبية في الجزائر، أواخر العهد العثماني كرد فعل على سياسة التهميش"، في مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، ع. 20.

51. هلايلي حنيفي: "الحضور الأندلسي في المجتمع المدينة الجزائر العثمانية على ضوء المساهمات الوقفية"، في المجلة التاريخية العربية لدراسات العثمانية، ع. 631، ديسمبر 2005. منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس.

52. هلايلي حنيفي: "الوافدون على مدينة الجزائر العثمانية بين التهميش والاندماج (البساكرة نموذجا)"، في مجلة فصلية تصدرها الجمعية الخيرية للأبحاث والدراسات التاريخية لولاية بسكرة العدد السادس، الجزائر، ديسمبر 2008.

الملاحق

الملحق رقم (01) [1]

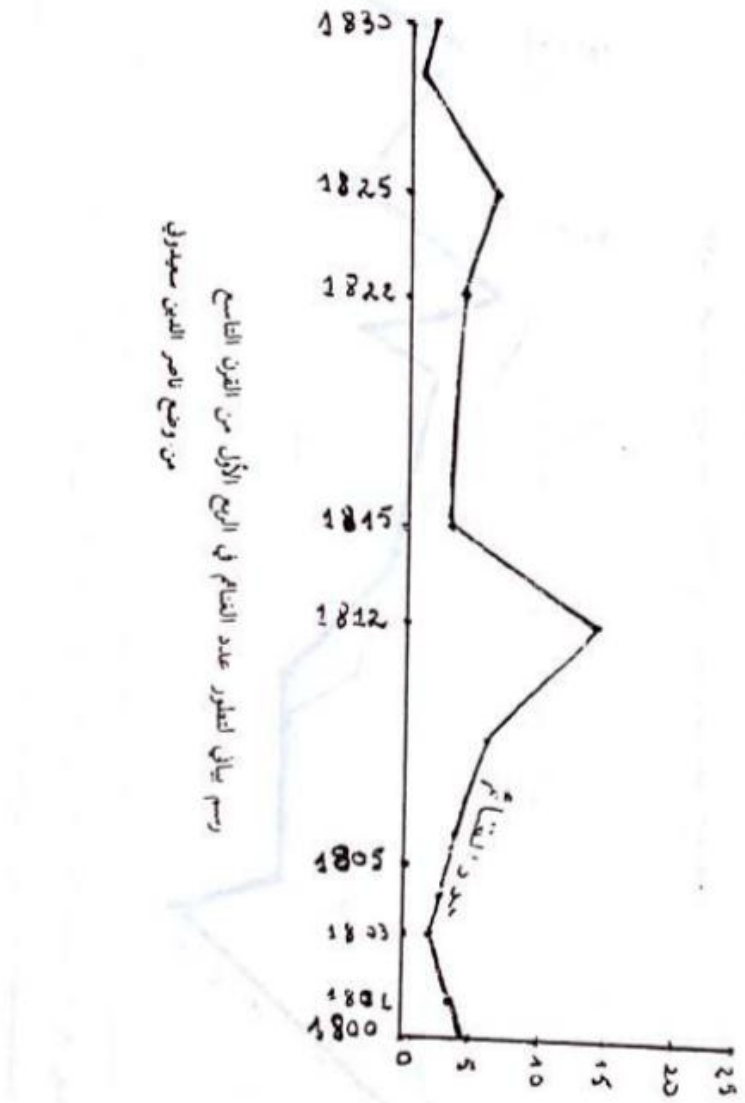

[1] المرجع: سعيدوني و البوعبدلي، المرجع السابق، مأخوذة من قائمة الملاحق.

الملحق رقم (02)[1]

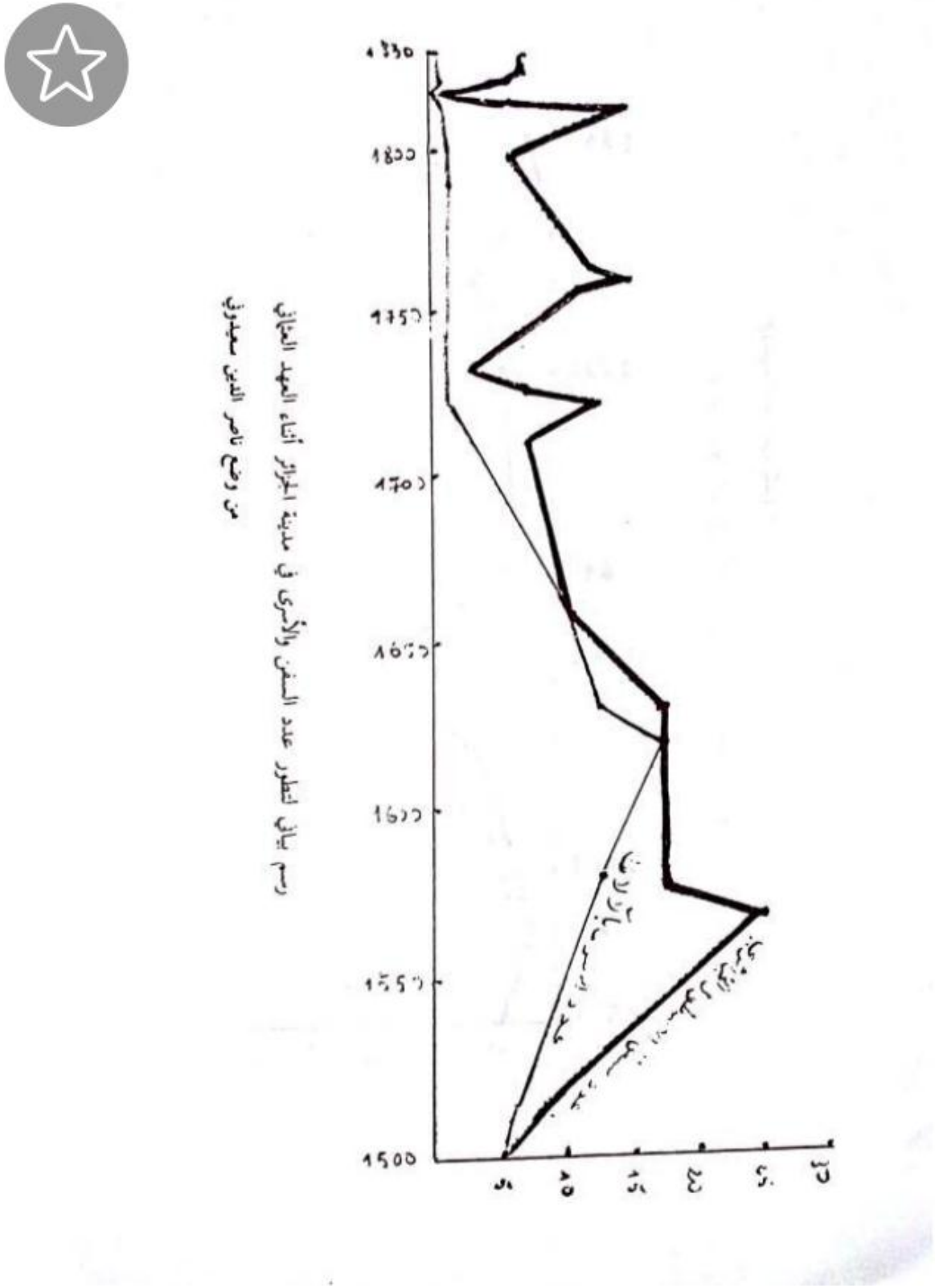

[1] المرجع: سعيدوني و البوعبدلي، المرجع السابق، ص.

الملحق رقم (03) [1]

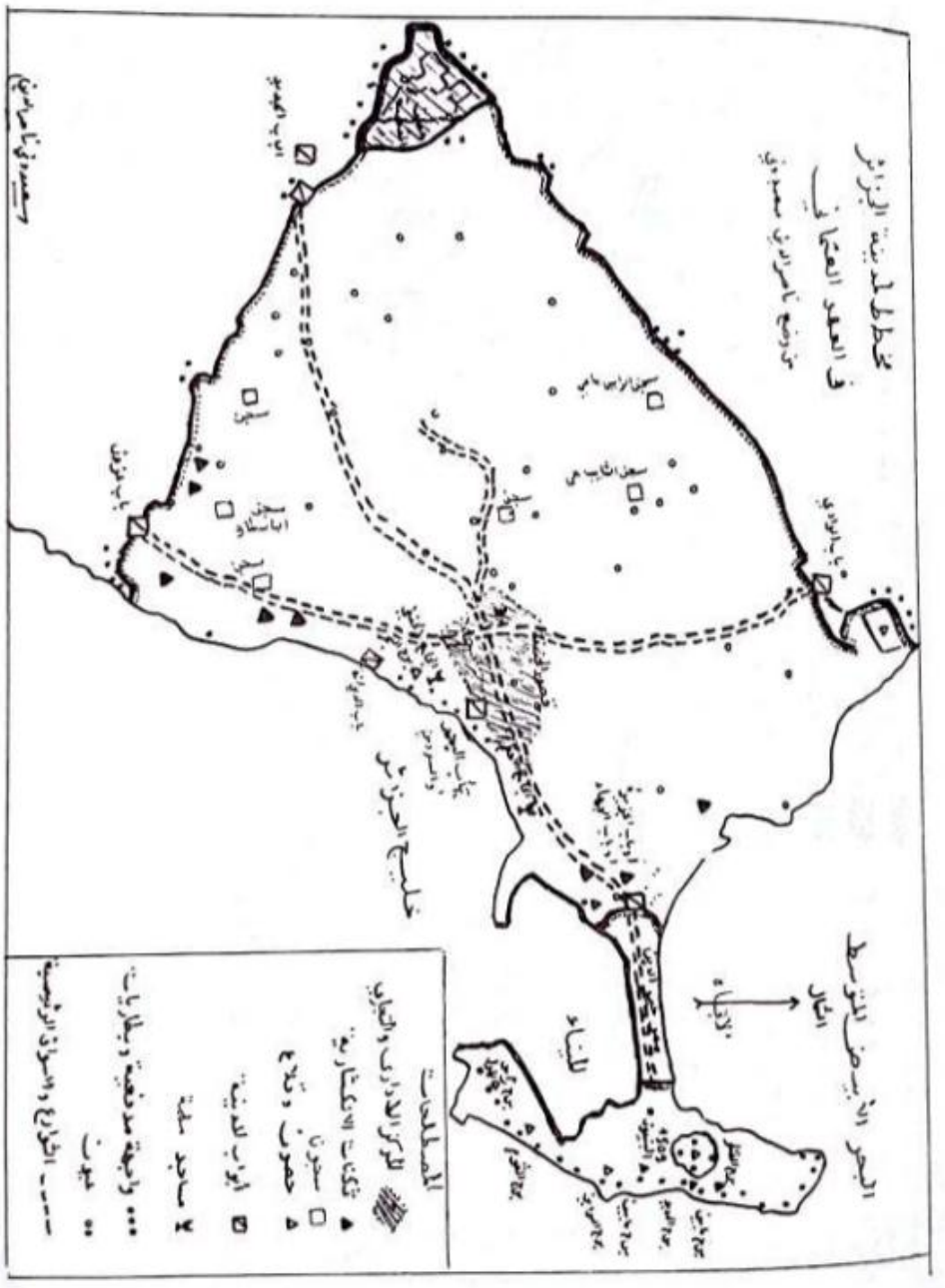

[1] سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص. 329.

الملحق رقم (04) [1]

[1] سعيدوني، النظام المالي في الجزائر أواخر العهد العثماني، المرجع السابق، ص 329.

الملحق رقم (05) [1]

جدول المؤسسات الخيرية

المؤسسات الخيرية	عدد الأملاك الموقوفة عليها	عدد المساجد والزوايا والأضرحة التابعة لها	مدخولها السنوي	نفقاتها السنوية
سبل الخيرات	119 بناية		16.000 ف.	14.583 ف.
أوقاف الأولياء والمرابطين		19 ضريحا		
أوقاف أهل الأندلس	40 بناية	61 مكانا دينيا	5.000 ف.	
أملاك الحرمين الشريفين			05.703 ف.	

هـ. هدايا الحرمين الشريفين:

إن هدايا الحرمين الشريفين تقليد أملته الروابط الروحية والتقاليد الإسلامية التي تربط بلاد الإسلام ومن ضمنها الجزائر بالبقاع المقدسة. ذلك أن الحكام الأتراك بالإيالة الجزائرية كانوا يولون هذه الهدايا عناية خاصة، يدفعهم إلى ذلك شعورهم الديني وسعيهم لكسب تعاطف الأهالي.

وتمثل هدايا الحرمين، من المنظور المالي، أحد وجوه الإنفاق باعتبارها مساهمات مالية تُرسل إلى الحرمين الشريفين بمكة والمدينة لتصرف في خدمة العلم والثقافة، أو توزع على الأعيان والأشراف، أو ينتفع بها بعض الحكام، كما أنها تخفف من بؤس بعض الفقراء والمجاورين بتلك الربوع، وتساهم في الخدمات التي يكفلها المسجد النبوي[1]، فضلا عن أن جزءًا من هذه الهدايا يُوجه إلى القاطنين داخل حدود الإيالة من المنتسبين إلى الحرمين ولو برابطة الولاء فقط، من خلال توفير الطعام وإيجاد المأوى لهم[2].

[1] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر اواخر العهد العثماني، نفس المرجع السابق، ص 329.

الملحق رقم (06) [1]

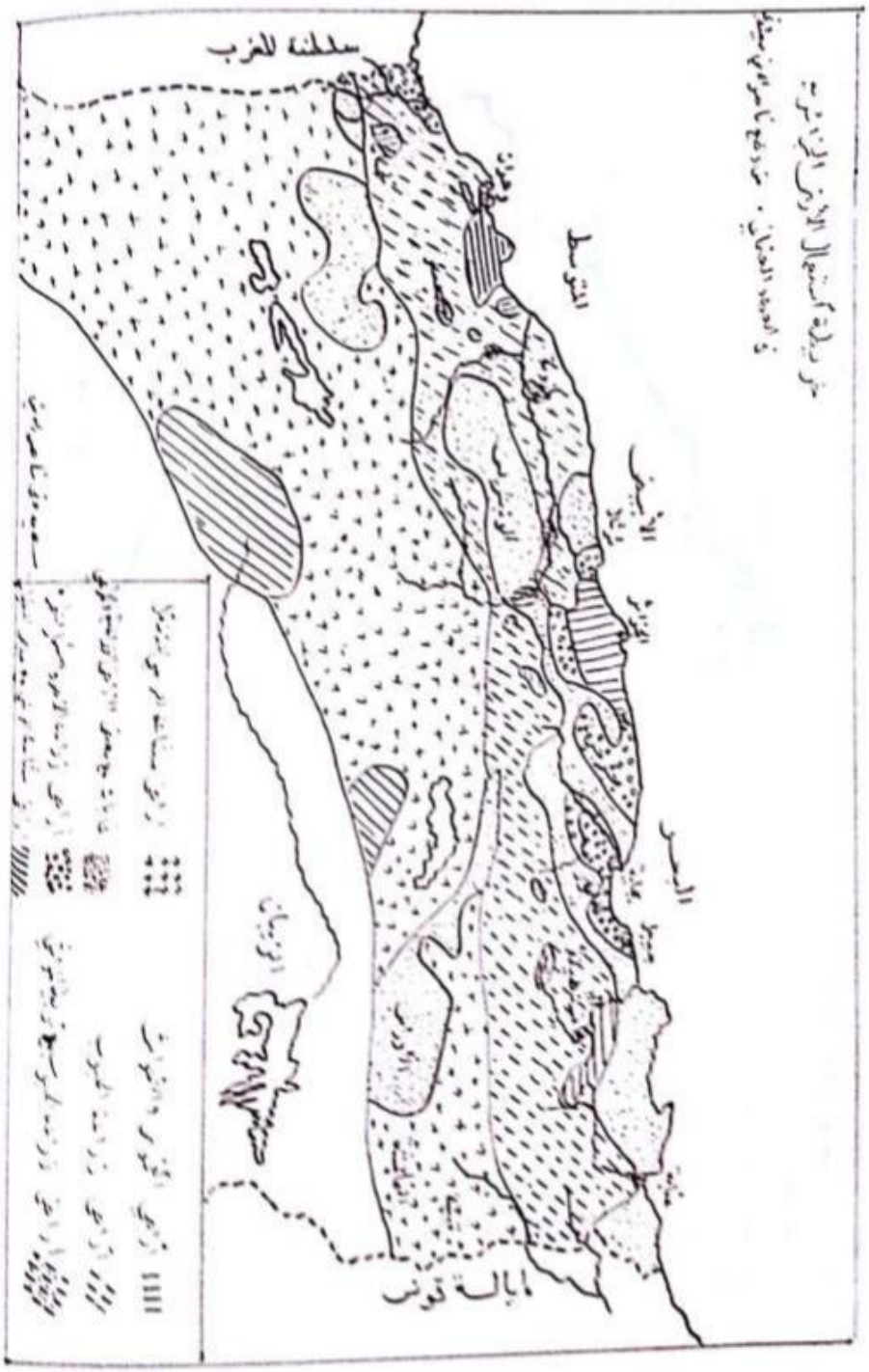

[1] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر اواخر العهد العثماني، نفس المرجع السابق، ص 329.

فهرس المحتويات

شكر وعرفان	
إهداء	
مقدمة.....	أ- ج
الفصل الأول: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية	
المبحث الأول: الأوضاع الاجتماعية.....	05
- نمط المعيشة لسكان مدينة الجزائر.....	05
- الأمراض والأوبئة.....	08
- الكوارث الطبيعية.....	10
المبحث الثاني: الأوضاع الاقتصادية.....	10
- الزراعة (الإنتاج الزراعي).....	10
- الصناعة (الإنتاج الصناعي).....	11
- التجارة والأسواق.....	13
- التهميش الاقتصادي.....	15
المبحث الثالث: العوامل المساهمة في الفقر والتهميش.....	16
- مفهوم الفقر والتهميش.....	16
- الثورات والاضطرابات.....	16
-السياسة الضريبية أو الضغط الجبائي.....	17

-الانغلاق والطبقية الاجتماعية.....	20
-التخلف الاقتصادي.....	20
خاتمة الفصل.....	23
الفصل الثاني: الطبقات الفقيرة و المهمشة	
المبحث الأول: الفئات البرانية.....	25
– المزابيون.....	25
– البساكرة.....	26
– القبائل.....	27
– الجيجلية.....	27
المبحث الثاني: جماعة الدخلاء أو الغرباء.....	28
– الأسرى المسيحيون.....	28
– اليهود.....	30
– العبيد أو السوادان.....	31
– المغاربيون.....	32
المبحث الثالث: الفئات التركية العثمانية والأهالي.....	33
– **الفئة الحاكمة: الأتراك**.....	33
– الكراغلة.....	34
– الأعلاج.....	35

– البلدية أو الحضر الأندلسيين.....	35
خلاصة الفصل.....	37
الفصل الثالث: دور المجتمع والسلطة إزاء الفئات الفقيرة والمهمشة	
المبحث الأول: الأوقاف.....	39
– مفهوم الأوقاف.....	39
– أهمية مؤسسة الأوقاف.....	39
– دور الأوقاف في المجتمع الجزائري.....	40
– أقسام الوقف.....	41
المبحث الثاني: المؤسسات الدينية العامة.....	41
– أوقاف الحرمين الشرفين.....	41
– أوقاف الجامع الأعظم.....	42
– مؤسسة أوقاف بيت المال.....	43
– أوقاف الخير والثكنات والمرافق العامة.....	44
المبحث الثالث: المؤسسات الدينية الخاصة.....	45
– مؤسسة سبل الخيرات.....	45
– مؤسسة أوقاف الأولياء والأشراف.....	46
– مؤسسة أوقاف أهل الأندلس.....	46
خلاصة الفصل.....	49

خاتمة.....	51
قائمة المراجع.....	53
الملاحق.....	60
الفهرس.....	67